

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف لميلة

المرجع:

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مظاهر التَّجديدِ في كتاب «دراساتٌ نقديةٌ في
النَّحو العربيِّ» لعبد الرحمن أيوب

مذكرة معدة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر

التخصص: علوم اللسان العربي

الشعبة: لغة عربية

إشراف الدكتور(ة):

عيسى قبيزة

إعداد الطالب(ة):

إشراف خديجة

السنة الجامعية: 2016/2015



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلِلَّهِ يَتَوَكَّلُ الْمُؤْمِنُونَ
الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ
كَارَةٌ مِنْهُ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ
وَأَنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمَ

سورة المجادلة، الآية 11

شكر وتقدير

بعد إنهائي هذا العمل المتواضع، ارفع يدي للسماء ... شاكرة الله على هذا
العطاء ... فبإذنه وتوفيقه أخرجت هذا البحث بوفاء ...
أقدم جزيل شكري إلى من قال فيهم الشاعر
قم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا
لأستاذي الكريم المشرف ❁ عيسى قيزة ❁ على كل ما بذله معي من جهد،
وجميل صبره وحسن رعايته لهذا البحث، سائلة الله أن يسدد خطاه في إكمال
مساره العلمي – جزاه الله عني كل الخير والإحسان –
كما أتقدم بالتقدير والعرفان إلى أساتذتي الأفاضل وأخص بالذكر الأستاذ "خير
الدين هبال" والأستاذ "عبد الكريم خليل" وأشكرهما على ما قدماه لي من
مساعدة.
كذلك أقدم أسمى الاحترام إلى الأستاذة "جميلة عبيد" وأشكرها على كل نصيحة
أو معلومة قدمتها لي، فلك مني كل الحب والتقدير.
وإلى كل من علمني وأحسن تعليمي.

إهداء

إلى من ضحيا بأنفس ما يملكا ... إلى من سهرا لنومي ... وتعبا لراحتي ...
وصبرا لتعليمي وسعادتي

❁ أمي وأبي ❁

أطال الله في عمركما

إلى من سأزف له عروسا في هاته الأيام المباركة – بإذن الله –

❁ عبد الجليل بوزيد ❁

أدام الله فرحتنا وسعادتنا

إلى من لم يمهلها القدر أن تشهد تخرجي ونجاحي شقيقتي الغالية – سميرة –

طهر الله ثراك وجعل قبرك روضا من رياض الجنة

إلى بهجة الحياة

❁ أخي وأخواتي ❁

" علاوة، راضية، نجاة، سمية، أمانى "

إلى صديقتي الغاليات اللواتي رافقني طيلة مشواري الجامعي

وفقن معي في كل لحظة فرح.

إشراف

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، وصلى الله على من نطق بلغة الضاد خاتم الأنبياء والمرسلين محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم وعلى صحابته والتابعين وبعد:

فإن اللغة العربية لغة القرآن والبيان، لذا فقد لقيت الكثير من العناية واهتمام الدارسين الذين عملوا على خدمتها وحمايتها من الضياع والانقراض. ومع بداية القرن العشرين، تضاعفت الجهود بإعادة النظر في التراث وقراءته وفهمه وفق المستجدات المعاصرة، أو بمحاولة استثمار نتائج النظريات الغربية الحديثة في التراث اللغوي.

وكان علم النحو أكثر العلوم التي حظيت بالاهتمام، وجعله مواكبا لمختلف التطورات الحاصلة في الحياة المعاصرة، بتخليصه من جميع التعقيدات والشوائب التي علقته به قديما ومن هنا بدأت حركة لغوية بقيادة علماء اللغة المحدثين المحنكين بالمدارس الغربية، وقدموا دعوات إصلاحية وأخرى تيسيرية وتجديدية للنحو العربي، وقوبلت بجهود درست النحو بمنظور المناهج الغربية الحديثة، ومن بين الذين حاولوا تقديم علم اللغة الحديث للباحث العربي وإعادة قراءة تراثه وفق المناهج الغربية "عبد الرحمن محمد أيوب" الذي قدم محاولة في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي" قام فيها بنقد التراث النحوي الذي وسمه بـ"النحو التقليدي"، وقابله بالنحو الحديث المقدم من اللسانيات الوصفية كبديل علمي له، متبنيا التحليل الشكلي في نقد النحو العربي، موظفا النظرة الوصفية في معالجة مسأله، هاته الأخيرة الراضة للتعليل المنطقي والتفديرات، مستبعدة المعنى والدلالة في دراسة اللغة، متكلة على الشكل والوظيفة اللغوية في عملية التصنيف كاعتبار شكل الكلمة أساسا لتقسيمها.

جاء هذا البحث ليسلط الضوء على الجهود التي قدمها "عبد الرحمن أيوب" في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي" لما له من أهمية بالغة أسهمت في بلورة فكر جديد في النحو العربي، فرأيت أن يكون موضوع بحثي هو: "مظاهر التجديد في كتاب دراسات نقدية في النحو العربي للدكتور عبد الرحمن أيوب".

ولعل من أهم الأسباب التي ساقنتي لاختيار هذا الموضوع:

- ظهور الدعوات المتعددة والمختلفة من تجديد وإصلاح وتيسير للنحو، واتهامه بالصعوبة والتعقيد من قبل النحاة المحدثين.
- مكانة عبد الرحمن أيوب ذي الفكر الواسع واهتمامه بالنحو العربي، مُدخلا عليه المنهج الوصفي.

لقد خاض "عبد الرحمن أيوب" تجربة رائدة في مجال تجديد دراسة النحو ونقده وإعادة قراءته، ويعد من أهم الأعلام الذين كانت آراؤهم تستمد أصالتها من جذور التراث العربي القديم، وتسائر الحداثة من خلال النظريات الحديثة في دراسة اللغة انطلاقا من المدرسة التحليلية الشكلية، وهنا خطرت ببالي جملة من التساؤلات، لعل أبرزها: ما هي أهم المسائل التي ركز عليها عبد الرحمن أيوب في نقده للنحو العربي؟ وما هي المبادئ والأصول التي على أساسها أقام نقده للتفكير النحوي عند العرب؟ وهل وفق في معالجة قضية صعوبة النحو العربي؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات لابد من الإشارة إلى:

- بعض القضايا التي قدمها عبد الرحمن أيوب في "كتاب دراسات نقدية في النحو العربي".
- القضايا النحوية التي قدمها النحاة المجددون قبل عبد الرحمن أيوب حتى نتمكن من استنتاج مواضع التجديد عنده.

واعتمدت في هذا البحث على خطة متكونة من: مقدمة ومدخل وفصلين.

المدخل: وكان عبارة عن مجموعة من المفاهيم العامة تمثلت في: مفهوم النحو وأسباب وضعه، وكيف ظهرت فكرة التجديد؟ بعد ذلك أشرت بشيء من الاختصار لمفاهيم كل من الإحياء والتيسير والتجديد، كتمهيد للغوص في ثنايا صلب الموضوع.

أما الفصل الأول فعنوانته بـ "جهود النحاة واللغويين القدامى والمحدثين في تيسير النحو"، أخذت فيه تجارب ثلاثة من النحاة، وقبل ذلك بدأت أولا الحديث عن بواكر التجديد

في الأندلس، بعدها أكملت الحديث عن المحاولات التيسيرية لكل من "ابن مضاء القرطبي إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي" وختمت الفصل بالحديث عن ميلاد الاتجاه الوصفي في اللسانيات العربية الحديثة.

والفصل الثاني: خصص لعبد الرحمن أيوب وكتابه فعنونه بـ "النقد النحوي بمعناه العام عند عبد الرحمن أيوب في كتابه دراسات نقدية في النحو العربي" وفيه عرّفت أولاً بعبد الرحمن أيوب (حياته - ثقافته - ومؤلفاته)، ثم تطرقت للتعريف بمدونة البحث "دراسات نقدية في النحو العربي"، بعدها عرضت بعض القضايا التجديدية فيه والتي قدمها عبد الرحمن أيوب بشيء من النقد والرفض كقضية أقسام الكلام، والجملة، والحذف والتقدير، وغيرها.

وَدَيْلَتْ البحث بخاتمة أوردت فيها مجمل النتائج التي توصلت إليها من خلال مسيرتي في هذا البحث.

وبطبيعة الحال، اقتضت طبيعة هذه الدراسة اتباع المنهج الوصفي الذي يعتمد على الوصف والتحليل كونه الأنسب والملائم لها.

ولا أنفي أن هناك دراسات وأبحاث سابقة تناولت جهود ومؤلفات عبد الرحمن أيوب نذكر منها: كتاب "نشأة الدرس اللغوي العربي الحديث" لفاطمة الهاشمي بكوش، وكتاب "العربية الفصحى المعاصرة - قضايا ومشكلات" لمحمد حسن عبد العزيز، وغيرها من الأبحاث التي أكدت على القيمة المعرفية لهذا الكتاب وصدفه ضمن المحاولات الإصلاحية للنحو العربي، ومن بين الكتب التي أخذتها كمرجع لإعداد هذا البحث أذكر: كتاب "العربية وعلم اللغة البنيوي - دراسات في الفكر اللغوي العربي الحديث" لطلحي خليل.

وكأي بحث من البحوث، لا يخلو هذا البحث من الصعوبات تمثلت في صعوبة تصفح جميع صفحات المدونة من أجل الوصول إلى الهدف الذي كنت أرمي إليه؛ إذ يحتاج إلى الدقة والكثير من الصبر والمثابرة، خاصة وأن الوقت المخصص لإنجاز البحث لم يكن لصالحه، وهذا ربما ينقص من قيمة البحث.

أخيراً وليس آخراً، أقول إن هذا البحث قد بذلت فيه ما استطعت إليه سبيلاً، فلا أنكر الاعتراف بالقصور والعجز، ولا أدعي فيه الكمال، فهو لله عز وجل، فإن أصبت فذاك توفيق من الله - وله الحمد - وإن أخطأت فمن نفسي وعذري أني من البشر.

فحمداً وشكراً لله سبحانه وتعالى أن أعانني على إتمام هذا البحث، كما أتوجه بالشكر الجزيل لأستاذي القدير المشرف " عيسى قيزة " وصبره معي وتحمله عناء البحث على امتداد فترة إعدادة، كما أشكر كل من مد لي يد العون سواء بالمعلومة أم بالرأي.

مذخل

مفهوم النحو وأسباب وضعه:

أخذ مصطلح النحو عند نحاة القرن الأول وأوائل القرن الثاني للهجرة مصطلحات عديدة، وهي: العربية، الكلام، اللحن، الإعراب، فنشأته كانت فطرية، يقول ابن السراج في الأصول: "النحو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب"¹، بمعنى: إن هذا العلم أول ما ظهرت بواده كانت تتبعاً لمنهاج العرب القدامى في كلامهم. وأول من أظهر مصطلح النحو وجاء بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة كان "عبد الله بن إسحاق الحضرمي"² فهو أول من بعج النحو³ ومد القياس والعلل، وسُمع بأن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع وجوه العربية وقال للناس: "أنحوا نحوه فسمي نحوا"⁴.

النحو لغة: جمع الإمام الداودي معاني النحو فقال⁵:

النحو سبع معان قد أتت لغة	جمعتها ضمن بيت مفرد كمالا
قصد، ومثل، ومقدار وناحية	نوع وبعض وحرف فاحفظ المثالا

أما اصطلاحاً: فحده أنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً⁶، فهذا النظام يعتمد على تغيير اللفظ المؤدي للمعنى ووضعها في موضعها الملائم في التركيب وإظهار العلامة اللفظية الدالة على وظيفة التركيب، ففي قولك: شاهد أوس صالحاً في المسجد، تظهر أهمية الاختيار حين تعمد على اختيار كلمات لا تؤلف تركيباً نحو: شاهد المسجد أوس صالحاً، ومن ربط الكلمات بعناصر التركيب، فوجود حرف الجر الذي دل على أن

¹ السيوطي أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، تح: أحمد محمد قاسم، ط1، القاهرة، 1976، ص 31.

² شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط3، دار المعارف، مصر، 1976، ص 22.

³ الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، الاستدراك على كتاب سيبويه، بعناية المستشرق الإيطالي حويدي روما، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، 1973، ص 33.

⁴ الأزهرى أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1964، ج5، ص 252.

⁵ الحضري محمد الدمياطي، حاشية الحضري، القاهرة، 1940، ج1، ص 10.

⁶ عيد علي حسين، أصول إعراب اللغة العربية، دار دجلة، عمان، بغداد، 2008، ص 86.

المسجد هو موضع حدوث الفعل، وهذا التركيب أظهر أن الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً والمعلق بحرف الجر مجروراً.

وعلم النحو هو علم إعراب كلام العرب وسمي هكذا لأن المتكلم ينحو به منهاج كلامهم أفراداً وتركيباً، وفي ذلك يقول ابن جني في كتابه "الخصائص": "النحو هو انتحاء سمت العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رُدَّ به إليها"¹.

ومما ينبغي أن نشير إليه هو عدم اتفاق النحاة وعلماء اللغة على تعريف واحد للنحو، واختلاف هذه التعريفات يعود إلى تحديد دائرة القواعد النحوية، فمن الباحثين من يرى أن تشتمل هذه القواعد على أساليب اللغة من جميع نواحيها، ومنهم من يقصرها على ضبط أواخر الكلمات ومعرفة بنيتها واشتقاقها وتصرفها، ولعل منشأ هذا الخلاف في تحديد دائرة النحو راجع إلى صلة هذا العلم ببقية علوم اللغة الأخرى، فعلماء العربية الأوائل كانوا يجمعون إلى علمهم بالنحو العلم بفنون أخرى كالحديث والفقه والقراءات القرآنية.

وبالتالي فإن علم النحو يمثل للعربية العمود والأساس المتين، والقانون الصحيح فهو سبيل الإجابة اللغوية والفصاحة، ولا يستغني عنه المتحدث والكاتب والقارئ، كما أنه رأس العلوم، والعلم المستطيل الذي يدخل في العلوم الدينية والدينيوية، فهو واجب ومطلوب، وينبغي معرفته لكل ناطق بالعربية.

أسباب وضع النحو: نشأ النحو العربي على ارتباط وثيق بالقرآن الكريم، ولولا هذا الأخير لما كان للنحو قدم راسخة مع بقية علوم العربية، وتعددت الروايات في سبب وضع النحو، منها ما يعود إلى:

أولاً: سبب ديني

¹ ابن جني، الخصائص، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2003، ج1، ص 34.

وهو سريان اللحن في كلام الله عز وجل فقد روي أن رجلاً قرأ الآية رقم (03) من سورة التوبة: ﴿أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾¹ القراءة بالفتح، قرأها الرجل بالجر، فقال أعرابي حين سمعها بالجر: أو قد برئ الله من رسوله، إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبراً منه، فبلغ عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) مقالة الأعرابي فصحبها له ثم أمر ألا يقرأ القرآن إلا عالم باللغة، والقيام بجلد من وقع في اللحن كأنه إثم لا يكفر إلا بالجلد والتعذيب، والحرمان من الرزق.²

ولما انتشر اللحن في قراءة آيات الله، أمر أبو الأسود الدؤلي كاتباً له بحمل المصحف وإتباعه في وضع نقط الشكل وقال له: "إذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفله، فإن اتبعت شيئاً من هذه الحركات عنة فانقط نقطتين ... فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك"³.

وهذا اللحن لم يمس القرآن فقط، بل تعدى ذلك إلى كلام العرب في محادثاتهم والتواصل بينهم، ومن ذلك ما حدث لأبي الأسود الدؤلي مع ابنته، حيث قالت له: "ما أحسن السماء"، فقال لها: "نجومها"، فقالت له: "يا أبت إنما أخبرك ولم أسألك"، فقال لها: إذن فقولي (ما أحسن السماء!) بنصب أحسن"⁴.

ومما سبق تبين أن السبب الأساس في وضع النحو لما فشا من لحن عقب الفتوحات الإسلامية، وامتداد آفاق اللغة العربية إلى مجالات لم تتح لها من قبل، وفساد الألسنة نتيجة اختلاط العرب بغيرهم من العجم، وفي ذلك يقول الزبيدي: "لم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها حتى أظهر الإسلام على سائر الأديان فدخل الناس فيه أفواجا وأقبلوا عليه أرسالا، واجتمعت الألسنة المنفرقة واللغات

¹ سورة التوبة، الآية 3

² ينظر: عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ط2، مؤسسة علي جراح الصباح، 1972، ص 48.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 48.

⁴ أحمد أمين، ضحى الإسلام، ط4، مطبعة لجنة التأليف، 1936، ص 245.

المختلفة ففشا الفساد في اللغة العربية¹، فغاية النحو هنا هي صيانة كتاب الله من كل تحريف أو لحن واستيعاب تعاليمه وأحكامه وتشريعاته كما أنه حارس للعربية وحاميها من الضياع والاندثار.

ثانيا: سبب اجتماعي

لم يكن العامل الديني وحده دافعا لنشأة النحو العربي، بل كانت هناك بواعث اجتماعية مختلفة دعت الناس لتعلم العربية والنحو بالذات، فالداخل الجديد في المجتمع العربي لا بد له من فهم لغته حتى يتسنى له العيش والتأقلم معه، وفي ذلك يقول ابن شبرمة: "إذا سرك أن تعظم في عين من كنت في عينه صغيرا، ويصغر من كان في عينك عظيما فتعلم العربية فإنها تجريك على المنطق وتدنيك من السلطان"²، وبذلك يتمكن هذا الوافد الجديد إلى المجتمع العربي من تمثل العربية تمثلا مستقيما، ويتقن النطق بها وبأساليبها نطقا سليما، لذلك ظهرت طائفة من العلماء قاموا بدراسات واسعة حول هذا الموضوع أمثال سيبويه، وازدهر النحو واعتبرته العرب من أجل العلوم، قال شوقي ضيف: "يكفي العرب فخرا بأن لهم علما كالنحو"³.

ثالثا: السبب القومي

ويعتبر دافعا ثالثا لنشأة النحو العربي، وفي ذلك يقول شوقي ضيف: "وانضمت إلى ذلك (عوامل نشأة النحو) بواعث أخرى بعضها قومي عربي يرجع إلى أن العرب يعتزون بلغتهم اعتزازا شديدا"⁴، فقد خاف العرب ضياع هذه اللغة واندثارها، فقام أبو الأسود الدؤلي بدافع الغيرة على اللغة عندما ذهب إلى زياد وقال له: "إني أرى العرب قد خالطت الأعاجم وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاما يعرفون أو يقيمون به

¹ أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ط6، عالم الكتب، القاهرة، 1988، ص 86.

² فتحي عبد الفتاح الدجني، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1974، ص 50.

³ المرجع نفسه، ص 49.

⁴ شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 12.

كلامهم"¹، ومن خلال هذا القول نجد العامل القومي بارزا، وذلك لخوف الدؤلي على اللغة، وحديثه لغيرته عليها، وعلى هذا الأساس تبحر العلماء في هذا العلم وقدموا فيه دراسات مستفيضة، وهذا لاعتزاز العرب بلغتهم من جهة، وإبراز مكانتها بين الأجناس المتباينة من جهة أخرى.

هي عوامل مختلفة متحدة الهدف ألا وهو إحاطة اللغة العربية والمحافظة عليها لأنها لغة العرب والإسلام.

مشكلة النحو وكيف ظهرت فكرة التجديد؟

يعتبر النحو من مستويات النظام اللغوي ومنطلقا لكل فروع الدراسات اللغوية والأدبية والنقدية والبلاغية، ولما دخله المنطق الفلسفي وأكثر النحويون من التعريفات والتأويلات، وأولعوا ولعا شديدا بنظرية العامل² وتعليل الأحكام النحوية بالعلل الفلسفية بحيث ألزموا الناس قواعد من نتاج النظر العقلي وحده، وأهملوا الحلول اللغوية التي هي أجدر بالرعاية في المباحث اللغوية، لذلك تعقدت مسائل النحو وصعبت على الدارسين لها³، حيث يرى "خليل كلفت" أن النحو الذي نشأ مدافعا عن اللغة والدين ضد اللحن والخطأ فرض ودكتاتورية تمنع الاجتهاد وتستبعد علماء النحو أنفسهم .. فكانت النتيجة المنطقية لكل ذلك هي انفصال النحو عن الحياة وعن لغة الحياة ويؤدي هذا الانفصال إلى خلق وهم مؤداه أن النحو علم علوي لا يتصل بالجماعة اللغوية، ولا يحتاج إلى العودة المتواصلة إليها⁴، فنحن الآن أمام مشكلة الشكوى من النحو وصعوبة فهمه

¹ المرجع نفسه، ص 55.

² العامل: هو ما يعمل عمله، أطلق النحاة العامل على ما يعمل الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض فيما يليه، العامل اللفظي: هو المؤثر الملفوظ، والعامل المعنوي: هو تجرد الاسم والمضارع من مؤثر فيهما ملفوظ، والتجرد هو من عوامل الرفع، فتجرد المبتدأ من عامل لفظي كان سبب رفعه، وتجرد المضارع من عوامل النصب والجزم كان سبب رفعه أيضا.

ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ط1، دار ابن الهيثم، 2005، ص 587 و 588.

³ ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1986، ص 09.

⁴ ينظر: خليل كلفت، من أجل نحو عربي جديد، المجلس الأعلى للثقافة، 2008، ص 16.

وتحصيله، فواكب هذا التذمر دعوات لتجديد النحو وتيسيره، فمن أهم المشكلات التي يشكو منها النحو العربي:

- **الاضطراب المنهجي في التقعيد:** الذي نتج من لجوء النحاة إلى المنطق، إذ ركزوا على وضع مجموعة من القوانين والضوابط المطردة وفرضها على أهل اللغة، فاتخذوا القياس المنطقي منهجا وطريقا لهم من طرائق التفكير في النحو وبالغوا في تطبيقه¹، واستعانوا به في تطبيق بعض أحكامهم الشاذة.

- **المبالغة في نظرية العامل اللفظي والمعنوي:** ومنه مسألة القول في عامل رفع الفعل المضارع، إلى أنه يرتفع لتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة؛ أي عدم دخول أدوات النصب نحو "إن، لن" أو أدوات الجزم "لم، لا الناهية" وذهب الكسائي إلى أنه يرفع بالزيادة في أوله. فالفعل المضارع يرفع بالحروف الزائدة في أول الفعل المزيد نحو قولنا: قرأ - يقرأ، فالفعل المضارع "يقرأ" رفع لدخول حرف المضارعة في أوله، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم، فالفعل المضارع يشبه الاسم في إعرابه على خلاف نظيره الفعل الماضي والأمر، وكذلك الفعل المضارع شبيهه بالاسم في جريانه على حركاته وسكناته.²

وقد يرى بعض اللغويين أن فكرة العامل لا علاقة لها بالتعقيد والصعوبة فالمقصود منه التيسير على الدارسين حتى يسهل عليهم الربط بين اللفظ وعلاقته بالألفاظ الأخرى.³

- **كثرة العلل الثواني والثالث:** وفي ذلك يقول ابن السراج: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: أكل: فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا لِمَ صار الفاعل مرفوعا والمفعول به

¹ ينظر: كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، 1999، ص 140.

² ينظر: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ج2، ص 551.

³ ينظر: عبد الرحمن السيد، النحو العربي بين التطوير والتيسير، مجلة مجمع اللغة العربية، مصر، 1992، ج80،

منصوبا"¹، فمن النحويين من اكتفى بالعلة الأولى فقط، محتجين في ذلك على أنها من كلام العرب، وهناك من تعدى ذلك إلى معرفة العلل الثواني والثالث، ومنها في سؤال السائل عن "زيد" مثل قولنا: "قام زيد" لم يرفع، فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رُفِعَ الفاعلُ؟ فيقال له: هكذا نطقت به العرب، نجد هنا إذن الإقرار بالعلة الأولى لرفع الفاعل وإرجاع ذلك إلى كلام العرب.

أما العلة الثانية: عند قوله: لم رفع الفاعل؟ فيقال له: للترقية بين الفاعل والمفعول، فيقول: لماذا اختص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب؟ فيقال له: لأن الفاعل قليل والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول، لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليقل في كلامهم ما يستقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون.²

ويعتبر القرطبي أن الأخذ بهذه العلل باطل، ومعرفته لا تفيدنا في شيء، وجهله لا يضر، لذلك نادى بإسقاط العلل الثواني والثالث.³

- كثرة التقديرات: وضع النحويون عاملاً لفظياً ومعنوياً سبباً لكل حركة إعرابية ولكنهم عندما وجدوا صعوبة في ظهور العامل اللفظي الذي يأتي بعد الحركة الإعرابية اختلطت عليهم القاعدة ولجأوا إلى التقدير، مثال ذلك في قولنا: زيد في الدار، فالجار والمجرور (في الدار) متعلق بفعل محذوف تقديره "زيد مستقر في الدار"، لكن القرطبي يرفض هذه التقديرات كونها تزيد في تعقيد النحو العربي وفي تدريسه، واعتبر الجار والمجرور في محل رفع خبر أو نصب حال فلا حاجة لزيادة أو تقدير.⁴

¹ أبو بكر محمد بن سهل السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988، ج 1، ص 36.

² ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، 1982، ص 127.

³ ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 103.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص 87.

تداخل المصطلحات وتعددّها للمفهوم الواحد:

لاختلاف النحاة في وضع مصطلحات نحوية جامعة متواضع عليها، ووجود نوع من اللبس والغموض لدى المتعلمين في اختيار مصطلحاتهم، ورغم هذا الاختلاف إلا أنها تتقارب في الدلالة اللغوية¹، فما عرف عند البصرة بـ (الصفة، اسم الفاعل، الممنوع من الصرف) استعملته الكوفة بمصطلحات أخرى وهي على الترتيب (النعته، الفعل الدائم، ما لا يحل)، أما المفعول لأجله فقد أطلق عليه الفراء التفسير².

فالنحو العربي بالرغم من أنه علم يسير على منهج معين إلا أنه مبالغ في التعليقات والتأويلات التي لا حاجة لنا بها، ويقول فيه إبراهيم مصطفى: "كان سبيل النحو موحشا شاقا، وكان الإيغال فيه ينقض قواي نقضا، ويزيدني من الناس بعدا، ومن التقلب في هذه الدنيا حرمانا، ولكن أملا كان يزجيني ويحدو بي في هذه السبيل الموحشة، أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو أبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقربهم من اللغة العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها"³.

بهذا أدرك النحاة صعوبة النحو على المتعلمين، فتهافتوا عليه محاولين تجديده وتيسيره لطالبيه هادفين إلى تقريب النحو من المتعلمين⁴، وذلك بتأليف المختصرات والشروح، والتقريب واجتتاب الكثير من المسائل الخلافية ومن أمثلة ذلك كتاب اللع "لابن جني"، الواضح "للزبيدي"، ورافقت هذه الدعوة مجموعة من المفاهيم والمصطلحات بين إحياء وتجديد، وتيسير، كلها كانت متداخلة ومتزامنة في قالب واحد ألا وهو إخراج النحو مما هو فيه من صعوبة وتعقيد إلى ما هو أبسط وأيسر، ونحن في هذا المقام لا بد أن نشير إلى ماهية هذه المصطلحات الثلاث: الإحياء، التيسير، التجديد.

1. الإحياء:

¹ ينظر: حسن خميس الملح، التفكير العلمي في النحو العربي، ط1، دار الشروق، عمان، 2001، ص 140.

² عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث، جامعة الرياض، 1981، ص 164.

³ إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط2، القاهرة، 1992، ص أ.

⁴ محمد صاري، تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟ بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001، ص 191.

ورد هذا المصطلح في الثلث الأول من القرن العشرين، في كتاب إبراهيم مصطفى "إحياء النحو" ويكون هذا الإحياء عنده على أساس التجديد للوظائف الدلالية لحركات الإعراب في الأسماء، إذ حاول أن يعيد تبويب النحو، فاستغنى عن بعض أبوابه، وأدمج عددا منها في بعضها¹، فيقصد بإحياء النحو تيسيره لتعليمه.

2. التيسير:

ورد في ثنايا كتاب "إبراهيم مصطفى" واستخدمه شوقي ضيف عنوانا لكتابه "تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا"، والمقصود بهذا المصطلح هو تقريب مادة النحو العربي من المتعلمين، بتقديمها في صورة أبسط مما هي في السابق والاقتصار على النحو الوظيفي الذي يحتاجه المتعلم عبر مراحل التعليم.

3. التجديد:

وقد ورد في منتصف القرن العشرين، وهناك الكثير من المؤلفات التي حملت مصطلح التجديد سواء في متونها أو في عناوينها، من بينها كتاب "تجديد النحو" لشوقي ضيف، يقول الدكتور حلمي خليل في قضية تجديد النحو: "... وبالتالي أصبح من الضروري على اللغوي أن يضع لنفسه منهجا جديدا لا يعتمد على تراث أخذ من فلسفة الإغريق وقواعد اللغة اليونانية..."²، فالمقصود هنا بـ "المنهج الجديد" هو البحث عن نحو جديد لم يكن من قبل.

إن هاته المصطلحات متداخلة فيما بينها بنسبة كبيرة، وتتشرك في جانب جامع بينها ألا وهو إعادة النظر في المنظومة النحوية المتوارثة عن النحاة القدماء، وذلك بـ:

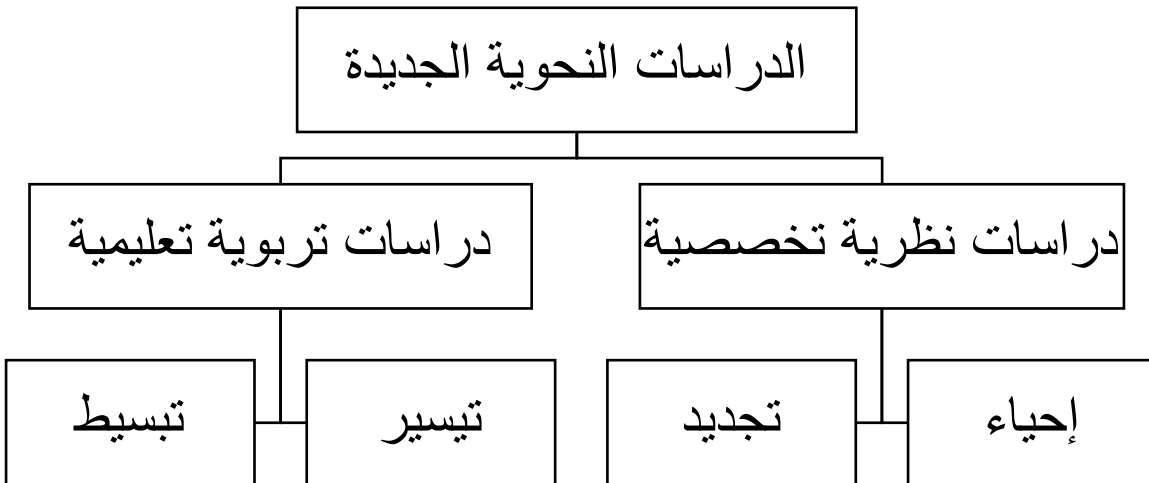
- حذف بعض الأبواب النحوية بحجة أنها لم تعد مستخدمة.
- تقديم بعض الأبواب وتأخير بعضها الآخر.
- حذف الشواهد النحوية القديمة والوقوف عند الأمثلة الجديدة المستقاة من الواقع.

¹ ينظر: إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، دراسة تحليلية تقويمية، ط1، دار الكتب الوطنية، 2004، ص 18.

² حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 170.

- اختصار المادة وعرضها بطريقة مشوقة للمتعلم.

وبالتالي: فالتيسير هو نفسه التبسيط والتسهيل، أما الإحياء فهو إعادة بعث الحياة في شيء ما، والتجديد هو الإتيان بما هو جديد وترك القديم. وكاستنتاج: يمكن وضع مصطلح التجديد والإحياء في قسم، ومصطلح التيسير في قسم آخر: القسم الأول يهدف إلى إعادة النظر في المنظومة النحوية جذريا "معالجة مسار النحو كاملا"، في حين أن القسم الثاني يهدف إلى تقريب طرائق التدريس بما يناسب المستوى الفكري للمتعلم¹، فالدارسون المحدثون يرون أن تيسير النحو لا يحل مشكلة النحو ولا يمحي الصعوبة الموجودة فيه، فهم يشترطون القيام بإحياء النحو أو تجديده كخطوة أولية ثم الانتقال إلى الانتقاء والاختيار من هذا النحو الجديد ما يخدم المتعلم وتقديمها له بأساليب تعليمية حديثة²، وهكذا يتسنى لنا إدراج "التجديد والإحياء" في إطار واحد، رغم اختلاف ماهية كل منهما، فهما مصطلحان ذوا بعد لغوي نظري تخصصي، و"التيسير" مصطلح يندرج ضمن إطار تربوي تعليمي، وهذا ما يوضحه المخطط الآتي:



¹ ينظر: خالد عبد الكريم بسندي، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي، المصطلح والمنهج نقد ورؤية، مجلة الخطاب الثقافي، المملكة العربية السعودية، 2008، العدد 03، ص 11.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 123.

ولابد لنا من أخذ بمصطلح تجديد النحو بشيء من التفصيل والدقة لمحاولة الخروج من الدائرة الضيقة التي يدور فيها النحو على عكس التيسير الذي ينطلق مما هو موجود معتمداً عليه ومحاولاً إيجاد منهج يوضحه ويسهله.

التجديد لغة: مصدر للفعل "جدد" وله العديد من الدلالات اللغوية: "قُبل جديد: مقطوع، وثوب جديد: بمعنى مجدود، يراد به حين جَدَّهُ الحائك أي قطعهُ، وأجد ثوبا واستجده: لبسه جديداً"¹.

والملاحظ من دلالات مصطلح التجديد اللغوية أنها بمعنى القطع، وإذا ربطنا هذا التعريف اللغوي بتجديد النحو نجده يرمي إلى مدلول وهو قطع النحو عن كل أصوله القديمة التي قام عليها، لكنه أمر يستحيل تصديقه، لأن فيه تقصيراً وانتقاصاً للجهود النحوية السابقة التي أتانا بها النحويون القدماء.

ومن التجديد أيضاً: "جدد الشيء صيره جديداً .. واستجد الشيء: صار جديداً والشيء استجدته وصيره جديداً"²: بمعنى التحول من حالة إلى حالة أخرى، ووقوع حدث متميز عن غيره، وهذا هو المقصود من التجديد عند النحاة المحدثين، أمثال "عبد الرحمن أيوب" في محاولته التجديدية للنحو بتيسيره وتخليصه من الجدل اللفظي، فالباحث اللغوي أراد أن يخط لنفسه منهجاً جديداً بعيداً عن فلسفات التراث العربي.

اصطلاحاً: يقول عبد الرحمن الحاج صالح: "هو تكييف النحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلمين، لهذا ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو لا في النحو ذاته"³، وهذا ما نهت عليه المدرسة الخليلية الحديثة، داعية للتمييز بين نوعين من النحو: النحو العلمي (النظري)، والنحو التعليمي (التربوي)، وقد قالت فيه الدكتورة خولة طالب الإبراهيمي: "النحو العلمي هو نظرية اللغة. يجب أن يكون معيارياً، بل عليه أن يكون علمياً

¹ ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار صبح ايدوسوفت، بيروت، 2006، ج2، مادة (ج د د)

² ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، 2004، مادة (ج د د).

³ محمد صاري، تيسير النحو: موضة أم ضرورة، ص 119.

موضوعيا، يصف أنحاء اللغة ولا يفصل فيها أيّ منها وأي تأدية على أخرى، إذ انه تعتمد على كل ما هو موجود في كلام العرب، أي ما نطق به العرب فيثبت في لغتهم أما النحو التعليمي فهو نحو معياري يعتمد على معيار أي على نموذج لغوي معين للتفرقة بين الخطأ والصواب في كلام المتعلمين¹، فالنحو العلمي إذن يحمل العديد من المعارف والنظريات، والنحو التعليمي هو تطبيق لتلك النظريات لغاية تقويم اللسان وسلامة الخطاب، وهو يرتكز على ما يحتاجه المتعلم، وذلك باختياره المادة المناسبة مما يقدمه النحو العلمي، فالنحوان متكاملان لا يمكن الفصل بين أحدهما فهما وجهان لعملة واحدة، جانب نظري يستند على الدقة والوصف والتفسير يدرس لذاته، وجانب يقوم على الحركية والتطبيق لما سبقه من تنظير.

وقد تجاوز "عبد الرحمن أيوب" ذلك متجها إلى نقد التفكير النحوي القديم، وقابله بالنحو الحديث الذي تقدمه اللسانيات الوصفية بديلا عمليا له، ونلمس هذا التجديد في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي"، هذا الأخير الذي خصصناه للدراسة في هذا البحث محاولين معرفة المواطن التجديدية التي وقف عندها "عبد الرحمن أيوب".

¹ خولة طالب الإبراهيمي، النظرية النحوية التي يرتكز عليها تعليم النحو والبنى التركيبية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1977، ص 205.

الفصل الأول:

جهود النحاة واللغويين القدامى
والمحدثين في تيسير النحو

النحو والمدارس النحوية:

لقد كان لنشأة علم النحو عدة أسباب ودوافع - كما ذكرناها سابقاً - وكان ذلك على يد علماء أجلاء أمثال: أبي الأسود الدؤلي، ونصر بن عاصم، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، فمنهم من وضع أصول النحو والآخر مد العلل والقياس، والآخر وطد الصلات بين القراءات القرآنية وبين القواعد النحوية¹، وغيرها من الأسماء التي توزعت على مدارس مختلفة، نذكر أهمها: "المدرسة البصرية النحوية، التي ضمت كلا من الخليل بن أحمد الفراهيدي واضع علم العروض في الشعر العربي، وسيبويه صاحب كتاب قرآن النحو كما سماه الأنباري²، وكذلك المدرسة الكوفية النحوية ومن أهم أعلامها نذكر الكسائي، وأبا جعفر الرؤاسي صاحب كتاب "الفيصل"، أما المدرسة البغدادية والتي أطلق عليها المستشرق الألماني كارل بروكلمان بـ "النحاة الذين مزجوا بين المذهبين"³ ومن أهم ممثليها ابن كيسان، والزرجاني، كذلك المدرسة التي نشأت في مصر والتي عرفت بـ "مدرسة القراء النحوية"⁴، وقامت في الأندلس دراسة لم تكن نابعة من بيئتها، وإنما نقلت إليها من طرف النحاة القادمين إلى المشرق وسميت بـ "المدرسة الأندلسية"، فكل مدرسة تميزت عن أختها بمجموعة من الخصائص، فالمدرسة البصرية التي اهتمت بدراسة النحو العربي قبل المدرسة الكوفية بنحو مائة عام تقريباً، تميزت بالتشدد في فصاحة العربي الذي تأخذ عنه اللغة، في حين أن الكوفيين تميزوا بالتساهل، فكانوا يأخذون عن الأعراب الذين قطنوا حواضر العراق.

لم يكتف البصريون لاستنباط القاعدة بالاستشهاد بالبيت الواحد، وإنما اشترطوا الكثرة والتداول على السنة العرب الفصحاء، على خلاف الكوفيين الذين كانوا يأخذون بالأشعار والأقوال الشاذة، فقال السيوطي: " لو سمع الكوفيون بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه"⁵، بمعنى جعلوا له باباً خاصاً.

¹ ينظر: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، بيروت، لبنان، 1971، ص 19

² ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط7، دار المعارف، 1968، ص 60.

³ ينظر: كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تر: عبد الحلیم النجار، ط5، دار المعارف، القاهرة، ج2، ص 125.

⁴ ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ط3، مكتبة اللغة العربية، بغداد، 2001، ص 362.

⁵ ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثر والتأثير، ط6، عالم الكتب، القاهرة،

أما بالنسبة للمدرسة البغدادية، فقد انحاز عدد كبير من نحاتها إلى المذهب البصري مقتدين بكتاب سيبويه، وظل فريق منهم ملتزماً بما جاء في النحو الكوفي، وفريق ثالث اخلط آراء المدرستين واختار من نحو المذهبين، حيث نجد المخزومي يقول في ظهور هاته المدرسة: "ونحن نعلم أن الكوفيين والبصريين قد اجتمعوا في بغداد واجتمع حولهم الطلاب، وكان بين الشيوخ والطلاب من كلتا المدرستين اتصالات ومباحثات ومناظرات (...) وقد جلسوا إلى شيوخ المدرستين وأخذوا عنهم جميعاً، فكانت هذه الظاهرة نقطة تحول أو بادرة تومئ إلى نشأة اتجاه جديد فيه مزايا الاتجاهين الذين عاشا جنباً إلى جنب فترة طويلة من الزمن، وهما يسيران في اتجاهين متباعدين، ونشأ من هذا الاتجاه الجديد مدرسة بغداد النحوية"¹. فنحاة هذه المدرسة كانوا ينتقون آراءهم النحوية من أصول المدرستين البصرية والكوفية، ويحاولون التوفيق بين منهجهما.

وبعدها توالى المدارس من بينها المصرية والأندلسية، غير أنّ من النحاة المعاصرين منهم من ينفي وجود بقية المدارس النحوية، معتبرين أن البصرية والكوفية هي الأصول، وبقية المدارس الأخرى ما هي إلا تفرعات من هذين الأصلين، فكان لهما الاستقلال المدرسي بفضل جهود الباحثين العرب، فالمدرسة المصرية والمدرسة الأندلسية، كما يقول عنهما كارل بروكلمان أنهما امتداد للنحاة البصريين، ذلك أنه غلب على اختياراتهم النحو البصري، فليس بإمكانهم أن يؤلفوا بآرائهم مدرسة نحوية في مصر والأندلس²، فمعظم النحاة يقرون بأن تاريخ النحو العربي لم يعرف سوى مدرستين نحويتين، هما المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، فما توفر في هاتين المدرستين من خصائص كان مفقوداً عند بقية المدارس الأخرى، ذلك أن النحو في مصر أو الأندلس وغيرهما لم يكن إلا إعادة صياغة واستدراك لبعض ما جاء به نحاة البصرة والكوفة. ونلاحظ أن اهتمام الأندلسيين بالنحو الكوفي أكثر بكثير من اهتمامهم بالنحو البصري، هذا لأخذهم النحو من الكوفة والقيام بنشره في بلاد الأندلس.

¹ مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط6، دار الرائد العربي، بيروت، 1986، ص

81.

² ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 21.

بواكر تجديد النحو في الأندلس:

كان لعلم النحو حظ وافر باهتمام الأندلسيين به، فقد كانوا يعلمون أولادهم النحو منذ الفتح ونهاية الحرب، فيجعلون لهم نصوصاً مختلفة ويشرحونها ويقومون بمناقشتها، وتميزت هاته النصوص بالبساطة والسهولة بعيدة عن كل تعقيد.

عندما فتح المسلمون الأندلس بقيادة طارق بن زياد، أراد علماءها أخذ النحو من علماء المشرق، فوجدوا صعوبة في ذلك لما علق به من شوائب، فعملوا على تخليصه مما أقحم عليه من فلسفات، وذلك من أجل فهم قواعد هذا العلم ببسر وسهولة، وكانت بدايات تجديد النحو عند الأندلسيين ناتجة من عدة عوامل أهمها:

1. اختلاف الأجناس التي كانت تقطن الدولة الإسلامية: فالعرب الفاتحون للأندلس

كانوا يتكلمون باللهجة اليمينية¹، وتزايد عدد البربر الذين استقروا في الأندلس، وذلك بتقدمها في شكل مبسط بعيد عن الغلو والتعقيدات.

2. المسافة البعيدة بين بلاد الأندلس والمشرق العربي: مما أدى إلى عسر فهم قواعد

اللغة العربية، لذا لم يجد نحاة الأندلس من سبيل سوى اللجوء إلى تبسيط المصنفات النحوية المشرقية، إما بشرحها أو باختصارها لكي يتسنى لطلاب الأندلس والعرب فهم تلك القواعد بعدما أصابها الغموض والتعقيد ودخول الفلسفة النحوية.

3. وأخيراً إجماع العلماء في بلاد الأندلس على تجديد النحو وتيسيره على المتعلمين:

من بينهم نذكر "ابن حزم" الأندلسي، الذي حث طلبته على تعلم النحو، ودعا للتخلص من علله، وإلى عدم التعمق فيه لأن ذلك فضول لا منفعة فيه، وتعد وجهة نظره أجراً الآراء التي جاء بها لاتهامه العلل النحوية بالفساد، ووجوب التخلص منها²، وتجاوز ذلك في دعوته التيسيرية بتحديد بعض الكتب النحوية كـ "كتاب الواضح للزبيدي" لتلامذته حتى يدرسونها، واتخذها هو كمادة لتدريس علم النحو،

¹ ينظر: مطلق ألبير حبيب، الحركة اللغوية في الأندلس، دط، المكتبة العصرية، لبنان، 1967، ص 29.

² ينظر: أبو محمد علي، ابن حزم: التقريب لحد المنطق، ط1، دار مكتبة الحياة، لبنان، 1900، ص 64.

وهذا لعدة اعتبارات، على أنها كتب نحوية خالية من التعقيد والمغالاة، وخالية من العلل النحوية.

لقد اختلفت طرق النحويين المحدثين في دعوتهم التيسيرية، فمنهم من توغل داخل بنية النحو العربي، وحذف كل ما لا يفيد نطقاً، أمثال "ابن مضاء القرطبي"، ومنهم من أعاد بناء النحو العربي وفق الترتيب المشترك لجميع الألسنة أمثال "ابن رشد" صاحب كتاب الداعي إلى تيسير النحو¹.

كانت الأندلس سباقة في الأخذ بالنحو الكوفي أكثر مما أخذت من النحو البصري، فلما أقبل الأندلسيون لدراسة النحو العربي وجدوا أن النحو الكوفي مازال في بدايته وبقواعد بسيطة بعيدة عن التكلف، هذا ما جعلهم يستقبلون آراء النحو الكوفي بصدق ورحب، وظل هذا النحو متصلًا بالأندلسيين ردحا من الزمن حتى أصبحوا متمكنين منه وتوجهوا فيما بعد إلى النحو البصري وتعقيده، وبهذا نجمل القول بأن النحو الأندلسي بدأ كوفياً وانتهى بصرياً، فكانوا مولعين بكتاب سيبويه الذي لقي الكثير من الاهتمام على الرغم من وصوله متأخراً عندهم فوجدوا فيه ضالتهم، هذا ما جعل النحو الأندلسي يتسم بطابع النحو البصري.

ابن مضاء القرطبي وثورته على النحو:

لقد أثارت فكرة تجديد النحو اهتمام جميع النحويين، ونجد "ابن مضاء القرطبي" واحداً منهم، ويظهر ذلك من خلال الجهود التي قام بها ومن بينها كتاب "الرد على النحاة" الذي يهدف إلى أن يحذف من النحو ما يستغني عنه النحوي وأن ينبه على ما اجتمعوا على الخطأ فيه، ويتحقق ذلك بإلغاء نظرية العامل والعلل الثواني والثالث، وإبطال القياس، وترك المسائل النظرية، وإسقاط كل ما لا يفيد في النطق². وقد صرح بذلك قائلاً: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه

¹ ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 288.

² ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثير، ص 159.

على ما أجمعوا على الخطأ فيه"¹، وبالتالي فهو يرى أن عصر الرد على النحاة كان عصر الثورة على المشرق وأوضاعه في الفقه وفروعه، فكانت دولة الموحدين " والقرطبي واحد من قضاتها " تتزعم هذه الحركة، فأمرت بحرق كتب المذاهب الأربعة، فترد فقه المشرق على المشرق، وتابع القرطبي ذلك ليرد نحو المشرق على المشرق².

ومن أبرز القضايا التي ثار فيها ابن مضاء القرطبي على النحو نذكر ما يلي:

1-إعلانه الثورة الراضة لفكرة العامل المعمول في النحو العربي: لأنه لا حاجة لنا

بها، فهي مبنية على تصور خاطئ فيقول: "فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكونا إلا لعامل لفظي، وأن الرفع منه ما يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي..."³، فالقرطبي يرى أن هذه العوامل يجب أن نستغني عنها إن أردنا للنحو اليسر والسهولة، وعد تلك العوامل خطأ والواجب الابتعاد عنها، سواء كانت لفظية أم معنوية، فالعامل هو للمتكلم نفسه، فيقول: "أما في الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"⁴. فإن التيسير الحقيقي للنحو لا يحصل إلا بطرح هذه العوامل بنوعها، وتخليص النحو العربي منها لكونها لا تستند على حق ولا على واقع، وقد عبر "ابن جني" عن رفضه لفكرة العامل إذ قال: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليُروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ك: مررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل بوقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصل الحديث، فالعامل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه

¹ ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ص 76-77.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 16-17.

³ المرجع نفسه، ص 77.

⁴ المرجع نفسه، ص 77.

لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ، وهذا واضح¹.

فانطلاق ابن مضاء القرطبي من نظرية هدم العامل النحوي مبنياً على أساس مبدأ واحد ألا وهو التيسير والتسهيل²، فهي لا تهدم النحو وإنما تخرجه في صورة مبسطة للمتعلمين.

2- إنكار القياس: اعتبر القرطبي إلغاءه من الركائز الأساسية لإخراج النحو مما كان فيه، فهو يرى أن "العرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئاً بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل ولم يقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضاً؟"³. مثال ذلك رفضه لقياس النحاة بسقوط التنوين في الفعل قياساً على سقوطه في الاسم الممنوع من الصرف لاعتقادهم "علة الثقل"، وفي هذا يقول القرطبي: "والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله، ولأن الاسم أكثر استعمالاً منه، والشيء إذا عاوده اللسان خفَّ، وإذا قل استعماله ثقل. وهذه الأسماء (الممنوعة من الصرف) أكثر استعمالاً منها (الأفعال)، فنقلت، فمنعت ما منع الفعل من التنوين وصار الجر تبعاً له. وليس يُحتاج من هذا إلا إلى معرفة تلك العلة التي تلازم عدم الانصراف، وأما غير ذلك ففضلة، هذا لو كان بيئاً، فكيف به وهو ما هو في الضعف، لأنه ادعاء أن العرب أرادته، ولا دليل على ذلك، إلا سقوط التنوين، وعدم الخفض"⁴.

فنظرة القرطبي للقياس ترتبط ارتباطاً أساسياً بفكرته عن النصوص اللغوية، فيجيز القياس إن ورد له من النصوص ما يصححه، ويرفضه إذا لم ترد له نصوصاً

¹ ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب، 1955، مج3، ص 109-110.

² ينظر: خليل عبد النعيم عبد السلام، التجديد النحوي عند شوقي ضيف، مج05، مجلة علوم اللغة، دار غريب للطباعة، القاهرة، 2002، ص 22.

³ ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 134.

⁴ المرجع نفسه، ص 136.

تؤيده¹، فقد صب كل اهتمامه على النقل لا على العقل، وذلك اتباعاً للمنهج الظاهري الذي رسمه لنفسه منذ الوهلة الأولى.

وضرب أمثلة عديدة تدل على فساد القياس في النحو ومنها إعراب الفعل المضارع، حيث يذهب النحاة إلى أنه أعرب لشبهه بالاسم (قيس على الاسم)، فالاسم أصل في الإعراب والفعل فرع عليه.

ودعا إلى إلغاء بعض المسائل الأخرى التي تعيق سيرورة النحو العربي منها دعوته إلى إلغاء التمارين غير العملية: التي لا تزيد النحو إلا صعوبة، وقدم مثالا فقال: " ومما ينبغي أن يسقط من النحو (ابن من كذا مثال كذا) كقولهم (ابن من البيع) مثال (فعل)، فيقول قائل: (بوع) أصله بُع فيبدل من الياء واواً لانضمام ما قبلها، لأن النطق بها ثقيل، كما قالت العرب: (موقن وموسر) أصل موقن: ميقن، لأنه اسم فاعل، وفعله أيقن، ففاء الفعل منه ياء، وكذلك ينبغي أن يكون اسم الفاعل منه فإؤه ياء، وتقول في جمع موسر: (مياسير)، وفي تصغيره (مبيسر)، لما زالت علة إبدال الياء واواً، وهي سكونها وانضمام ما قبلها، رجع إلى أصله².

ويواصل نقده لهذا المثال بقوله: "فترجح بهذا أنّ قول من يقول (بيع) أظهر، وهذا في مسألة واحدة، فكيف إذا أكثر من هذا الفن وطال فيه النزاع، وامتدت إليه إطناب القول، مع قلة جدواه، وعدم الافتقار إليه، والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه؟"³.

ومن هذا المنطلق دعا ابن مضاء إلى إلغاء بابي التنازع والاشتغال، وتخليص النحو منهما، فقول النحاة: "الأعلمن وأعلمني وأعلمنه إياه زيد عمرا منطلقاً في التعليق بالثاني وفي التعليق بالأول (وأعلمت وأعلماني إياه زيدا عمرا منطلقاً)"⁴.

¹ ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 138.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 135.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 140.

⁴ المرجع نفسه، ص 98.

فدعوة ابن مضاء القرطبي إلى تخليص النحو من التمارين غير العملية تعد ركيزة أساسية من ركائز نظريته الداعية إلى تخفيف النحو وتسهيله على الناس ليتمكنوا من حفظه وحفظ اللغة الفصيحة، هذا ما طالب به هو وسخر كل مجهوداته من أجله ومن أجل تحقيقه في ميدان النحو.

كما دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثالث: وهي الأبواب النحوية التي نادى بوجود إسقاطها من النحو العربي في حركته التيسيرية الموسومة بالعلل الثواني والثالث، وقد قسم القرطبي العلل إلى قسمين: الأول مقبول ولا بأس به وهو العلة الأولى، والقسم الآخر مرفوض ويجب التخلص منه وهو العلل الثواني والثالث، ولعل ابن مضاء في دعوته هذه كان منطلقاً من مذهبه الظاهري الذي يقدر النص اللغوي، ويقف أمامه ولا يدعو إلى تجاوزه لذلك، فهم - الظاهريون - ينفون السببية في النصوص جميعها¹، وهو يدعو إلى الأخذ بالعلة الأولى فقط وأما غيرها فهو باطل لا يفيد معرفته ولا يضر جهلها، وهذا ما أشرنا إليه فيما سبق.

هذه إذن أهم المواضيع التي ثار فيها ابن مضاء القرطبي على ما يتقل النحو ويجعله صعباً ومعقداً ومنقلاً بالتعليل والعوامل والقياس² فكانت غايته من ذلك تسهيل النحو على المتعلمين حتى لا تتملكهم الحيرة في فهم القواعد حيث إنّه اختار طريقاً شاقاً وكان ذا قناعة تامة به، إنه طريق جديد تفرد فيه بحرية فكره ورغبته الفائقة في الفهم والاختراع والإقناع بطريقته في مناقشة ما ناقشه من أصول النحو ومسائله.

¹ ينظر: معاذ السرطاوي، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1988،

ص 114

² محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1989، ص 43.

إبراهيم مصطفى وتيسيره للنحو:

تعتبر مرحلة تيسير النحو العربي مجموعة جهود مقدمة من طرف نحاة وباحثين من أجل محاولة نقل النحو من مرحلة أبت أن تتغير إلا بمجيء هؤلاء النحويين المحدثين، فكان لكل منهم رأيه الخاص، ومنهج اتبعه في طريقه للتيسير، فمنهم من هدف إلى تيسيره وجاء بالبدل دون المساس بقيمة النحو منذ مجيئه، ومنهم من قدم آراء نقدية للتراث النحوي العربي القديم ومقابلته بالنحو الحديث الذي تقدمه اللسانيات الوصفية بديلاً علمياً له، ونلمس هذا في كتاب "دراسات نقدية في النحو العربي" لعبد الرحمن أيوب، وغيرها من الأعمال التي سعت لإصلاح ما فسد من النحو والمحاولة لإعادة إحيائه، وكانت أعمال "إبراهيم مصطفى" واحدة منها في كتابه "إحياء النحو" والذي سعى فيه إلى تغيير منهج البحث النحوي العربي، وجعل أصوله سهلة يسيرة على المتعلمين¹.

كانت أولى دعواته التيسيرية تهدف إلى:

- إلغاء نظرية العامل، هذا الأخير الذي وجهت له أصابع الاتهام في تعقيد النحو، ودعا معظم النحويين المحدثين إلى إلغائه، فهم يرون أن الإعراب أثر يجلب العامل، فالحركة في أواخر الكلام إنما تبعا لعامل في الجملة إما ظاهر أو مقدر، يقول إبراهيم مصطفى: "حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله"².

- كما أن صاحب كتاب "إحياء النحو" يجعل علامات الإعراب علامتين فقط، هما: الضمة والكسرة، يستعملهما المتكلم للدلالة على معنى معين في بناء الجملة، فقد اختار الضمة باعتبارها علامة الإسناد تدل على أن الكلمة مسند إليه، وجعل لها بابا واحدا يضم الكلمات المرفوعة لاتفاق أحكامها في الرفع، مثال ذلك قولنا: كسر الإناء، وانكسر الإناء³، فنائب الفاعل في الجملة الأولى والفاعل في الجملة الثانية يحملان نفس الحكم ألا وهو الرفع، بالإضافة إلى وقوعهما مسنداً إليه في كلتا الجملتين، وهذا

¹ ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط2، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1992، من المقدمة.

² المرجع نفسه، ص 22.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 41 - 42.

سبب كافٍ لجعلهما تحت باب واحد، وقد لقيت فكرة إبراهيم مصطفى التأييد من قبل "مهدي المخزومي" القائلة بأن كل مسند إليه مرفوع لأن هذه الموضوعات تناولها النحاة كل على جهة، لكن في حقيقة الأمر هي موضوع واحد جيء بها ليتحدث عنها بحديث أو ليسند إليها، فهي جميعاً مسند إليه¹، وينتقل إلى علامة الجر (وهي الكسرة) باعتبارها دلالة على الإضافة، بمعنى أن الاسم قد وقع مضافاً إما بواسطة أداة أو بدونها مقتدياً بالنحاة المتقدمين، معتبراً أنه الباب اليسير على الألسن، وذهب إبراهيم مصطفى يبين هذا بقوله: "كبيان الفاعل نحو: (خلق الله)، وبيان المفعول نحو: (خلق السموات)، والمكان نحو: (ضياءً وجرة)، والزمان نحو: (مكرُّ الليل)، والموصوف: (حسنُ الوجه)، والصفة نحو: (كلمة الحق)"².

فهي أداة سهلة الاستعمال توظف للإبانة على المعاني والدلالات المختلفة، أما الفتحة فقد أخرجها من دائرة العلامات الإعرابية واعتبرها حركة خفيفة، فهي أكثر الحركات استعمالاً ووروداً في كلامنا وهذا لخفتها "فهي بمثابة السكون في لغة العامة"³. أما التنوين فهو عبارة عن "مد وإشباع للحركات السابقة لها والتي هي علامة للإعراب وليست حروف إعراب"⁴

ومجمل القول: لقد قدّم "إبراهيم مصطفى" تغييراً للظواهر الإعرابية وعلاماتها لتكون بديلاً لنظرية العامل التي يرى أنه من الأحسن إلغاؤها. ولكن هناك من وجه له انتقاداً وذهب إلى القول بأنه "لم يأت بجديد في تفسير العلامة النحوية (الإعرابية) إذ إنه من المعروف أن العرب يكثر في كلامها الخفيف ويقل الثقيل لذلك كانت الفتحة كثيرة في كلامهم"⁵. إلا أن محاولاته تبقى على درجة من الأهمية ويمكن اعتبار جهود إبراهيم

¹ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 71.

² ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 75.

³ المرجع نفسه، ص 50.

⁴ محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 565.

⁵ صادق فوزي باديس، جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية،

2008، العدد (1-2)، مج 7، ص 94.

مصطفى هي الرائدة التي فتحت باب التجديد في هذا العصر، فتأثر بها تلامذته من بينهم المخزومي، وساروا على طريقها فوافقوه في مسائل وخالفوه في أخرى.

مهدي المخزومي وتيسيره للنحو:

تميزت قراءة المخزومي للتراث النحوي بالنقد، وتقديم البديل لكثير من مشكلات النحو العربي، فقد وصفه الباحثون بأنه صاحب مشروع مكنه من أن يكون من كبار المجددين في درس النحوي تنظيراً وتطبيقاً لما وضعه من دراسات في هذا الشأن، مثل كتابيه (في النحو العربي نقد وتوجيه)، وكتاب (في النحو العربي قواعد وتطبيق)¹. ويمكن القول إن المخزومي قد استوعب النحو العربي في أربعة كتب هي: (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، و(الدرس النحوي في بغداد)، والكتبان السابق ذكرهما.

ويصرح مهدي المخزومي عن فشل المحاولات التيسيرية التي سبقته بأنها: "لم تأت بجديد إلا إصلاحاً في المظهر، وأناقة في الإخراج، أما القواعد فهي هي"² باقية على حالها وللنهوض بدرس نحوي جديد، ويسير يستوجب أن يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته أصولاً ومسائل³، ولتحقيق ذلك لابد من اتباع خطوتين أساسيتين هما:

تخليص النحو من آثار المنطق والفلسفة التي تولد منها فكرة العامل، وثانيهما تحديد موضوع الدرس النحوي ليعرف دارس النحو نقطة البدء في درسه.

فحين تناول الدرس النحوي الذي غلب عليه التطور في العصر الحديث، أشار إلى أن المحدثين أخذوا يعيدون النظر في النحو حتى يتلاءم مع حال العربية التي مسها التطور هي نفسها، فقامت العديد من الدراسات الجادة لإحياء مادة النحو، واعتبر أن من

¹ ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 2008، ص 215.

² مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1964، ص15.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص15.

أوائل هذه الدراسات وأهمها: كتاب (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى¹، ومحاولة القرطبي في الرد على النحاة².

ويمكن أن نوجز محاولة مهدي المخزومي التيسيرية فيما يلي:

1- قسم الكلمة إلى أربعة أقسام هي: الفعل، الاسم، الأداة والكناية (الضمير).

2- قسم الكلمات من حيث إعرابها وبنائها إلى:

معرب: وهو طائفة من الأسماء.

مبني: وهو جميع الأدوات والأفعال، بما في ذلك الفعل المضارع، وفسر تغير حركات المضارع باختلاف دلالاته على الزمن، فإذا سبقته الأدوات الدالة على الحاضر أو المستقبل نصب، وإذا سبقته (لم ولما) دل على وقوع الحدث في الزمن الماضي. نجد كذلك الأفعال الخمسة وهي من الأفعال المبنية، فثبتت النون فيها في حالة الرفع هي دلالة على التثنية والتأنيث والجمع أما حذفها في حالة الجزم فتلغي عمل النون وتحمل حالة النصب على الجزم³.

1- جعل المخزومي الجملة موضوعاً للدرس النحوي وأكد رفضه للمنهج الشكلي في الدرس النحوي بدراسة للأساليب التعبيرية والمعاني التي تعرض للجمل بسبب اتصالها بأدوات التعبير، فالجملة عنده هي مركب إسنادي طرفاه المسند إليه والمسند، وهي ثلاثة أنواع:

- الجملة الفعلية: ويكون المسند فيها فعلاً.
- الجملة الاسمية: ويكون المسند فيها دالاً على الدوام.
- والجملة الظرفية: التي يكون المسند فيها ظرفاً أو مضافاً إليه، نحو: منزلك جميل، أما بالنسبة للنداء؛ فهو ليس جملة بل مركب إسنادي.

¹ ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 16.

² ينظر: مهدي المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1987، ص 82 - 83.

³ ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 137 - 138.

2-دعوته إلى إلغاء القياس النحوي، والعلل، والعامل النحوي وكل ما ترتب عنه من أبواب، ويعتبر إلغاء العامل أهم أساسيات منهج التيسير النحوي عنده. كما دعا إلى قيام الدراسة النحوية بتتبع ظواهر العربية ووصفها باتباع المنهج الوصفي.

هذه أغلب القضايا التي قدم فيها مهدي المخزومي مقترحات لتيسير النحو، فنجح في بعضها وأخفق في بعضها الآخر، لأنه قام بإلغاء عدد من موضوعات النحو وأدمج بعضها مع بعض، فقدم بديلاً أكثر صعوبة مما ألغاه، ونحن نعلم أن التيسير لا بد أن يقدم نحواً يمثل أنموذجاً للتيسير لا العكس، فنظريته في إعراب المثني والجمع لم تيسر الإعراب من شيء بل طرحت مبدأ التقدير والتأويل الذي ثار عليه وحاول إلغاءه.

ميلاد الاتجاه الوصفي في اللسانيات العربية الحديثة:

تُحدّد بدايات انتقال الفكر اللغوي الغربي إلى التفكير اللغوي العربي ببداية الاتصال الفعلي بالحضارة الغربية في العصر الحديث، ففي القرن التاسع عشر تشكل وعي حاسم في تكوين الفكر العربي الحديث الذي وجد نفسه أمام ضرورة القيام بمشاريع إصلاحية كبرى على المستويات جميعاً، وضرورة إعادة النظر في أوضاع هذا الفكر لمسايرة التطور الحاصل في الغرب.

إن اللسانيات العربية لما حاولت نقل النظريات اللسانية الغربية واجهت صراعات نفسية مع مرجعيات مختلفة، منها ما يتبع البحث الفيلولوجي الاستشراقي، ومنها ما يعود إلى التصورات القديمة التي شكلتها النظرية اللغوية العربية القديمة، فلم يتمكنوا من إنتاج درسا لسانيا مبنيا على أصله التراثي أو يعلن القطيعة التامة معه، وإن تحقق ذلك فهذا يعني (تغريباً) ثقافياً يهدد الهوية الثقافية العربية الإسلامية¹، فمعظم الأبحاث تنطلق من معتقد أن كل انفتاح على الدرس اللساني المعاصر يحكم على النحو العربي بالضياع وذلك بسبب المقومات الدينية والقومية والحضارية والنفسية التي تمسكت بها اللغة العربية إلا أن هذا التمسك مبالغ فيه "إذ ليست العربية كما يدعي بعض اللغويين متميزة تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، ومن ثمة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات الغربية التي بنيت لوصف لغات أوروبية، بل العربية لغة كسائر اللغات البشرية بوصفها لغة تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية، وتتشرك معها في عدد من الخصائص (صرفية، صوتية، تركيبية، دلالية) وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات، وبصفتها عربية تختص بمجموعة من الخصائص التي لا توجد في كل اللغات وإنما توجد في بعض اللغات، وكونها عربية لا يعني أنها تنفرد بخصائص لا توجد في أي لغة من

¹ فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دراسة النشاط اللساني العربي، ط1، أترك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص15.

اللغات، بل لا نكاد نجد ظاهرة في اللغة العربية إلا ونجد لها مثيلاً في لغة أو لغات أخرى هندوأوروبية كانت أو غير هندوأوروبية¹.

فالبحت اللغوي وإن تمسك بالتراث اللغوي العربي لأهداف قومية فرضت الاهتمام ببعض القضايا دون غيرها، فإنه لم يكن بعيداً عن مستجدات الدراسات اللغوية في الغرب التي برزت بعض مظاهرها عند مجموعة من المفكرين الذين حاولوا تحديث الفكر العربي من خلال وصله بالحضارة الحديثة وإخراجه من عزلته². وتم تحقيق ذلك عند الدارسين الذين حاولوا نقل المناهج الغربية إلى الدرس العربي، وهذا ما حققته اللسانيات الوصفية من نتائج إيجابية، مما أدت إلى توليد الاتجاه الوصفي في الدراسات اللغوية العربية، الذي مر عبر مرحلتين: أولاهما: محاولة اللغويين العرب التعريف بالمبادئ والأفكار اللسانية الحديثة نحو: ما قام به إبراهيم أنيس في كتابيه: "الأصوات اللغوية" (1947)، و"دلالة الألفاظ" (1985)، ومحمود السعران في كتابيه: "علم اللغة"، و"مقدمة للقارئ الغربي" كذلك تمام حسان في: "مناهج البحث في اللغة" (1955).

وثانيهما: قيام بعض اللسانيين بالدفاع عن الفكر اللساني الحديث مبينين إيجابياته نظرياً ومنهجياً، مقارنة بينه وبين الفكر اللغوي العربي القديم، نحو ما جاء به تمام حسان في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية).

فالدراسات الحديثة التي تناولت النحو العربي انطلاقاً من المنهج الوصفي ارتبطت بعودة البعثات الطلابية (التي درست في الجامعات الأوروبية) إلى أوطانهم، فتعددت تخصصاتهم في اللسانيات وفروعها، هاته البعثات المتخرجة من مدرسة لندن والناشئة على يد "فيرث" بدأت البحث اللغوي داخل الجامعات المصرية بهدف بلورة الاتجاه الوصفي، فحملوا لواء التجديد اللغوي بعدما كانت مهد المنهج التاريخي المقارن³.

¹ عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ط3، دار طوبقال للنشر، الدار البيضاء، 1993، ج1، ص 56.

² حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ط1، دار الكتاب الجديد، لبنان، 2009، ص 42.

³ ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص167.

وتعد جهود "إبراهيم أنيس" أولى الكتب التي طبقت المنهج الوصفي في الدراسات اللغوية العربية، وبعدها توالى المؤلفات اللسانية العربية الحديثة وكانت متفاوتة في قيمتها المنهجية ومستواها العلمي بالقياس لما وصل إليه البحث اللساني العام، وبلغت هاته الجهود ذروتها في التقدم.¹

انطلاقاً من إبراهيم أنيس ترسخ هذا المنهج عند تلامذته، وأصبح منطلقاً في دراساتهم الحديثة، فكل من عبد الرحمن أيوب، ومحمود السعران، وكمال بشر، وتمام حسان، وغيرهم ممن تبناوا المنهج الوصفي من أجل إخراج النحو العربي مصاحباً للنظرية اللغوية الحديثة الذي يدعو إلى²:

- إخضاع اللغة للتحليل البنوي تأثيراً بمدربتهم التحليلية الشكلية.
- تطبيق النظرية اللغوية الحديثة على اللغة العربية.
- نبذ المعيارية وإتباع المنهج الوصفي "فالدراسة الوصفية هي الأساس الذي تقوم عليه القواعد المعيارية السليمة، لأن هذه الأخيرة...تلخيص لأهم الظواهر التي تكشف عنها الدراسة الوصفية للغة"³.

لهذا تمّ اختيار كتاب "دراسات نقدية في النحو العربي" لعبد الرحمن أيوب كنموذج لهذه الدراسة لاتباعه المنهج الوصفي في معالجة مسائل النحو، محاولين الوقوف على أبرز معالم التجديد التي ألحقها بالنحو العربي.

¹ ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية حفريات النشأة والتكوين، ط1، شركة النشر والتوزيع المدارس، المغرب، 2006، ص 143.

² ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، ص 167.

³ عبد الرحمن أيوب، أصوات اللغة، ط1، مطبعة دار التأليف، مصر، 1963، ص 13-14.

الفصل الثاني:

النقد النحوي بمغناه العام عند

عبد الرحمن أيوب في كتابه

"دراسات نقدية في النحو العربي"

عبد الرحمن أيوب وثقافته النحوية:

أولاً: حياته وثقافته النحوية

هو عبد الرحمن محمد أيوب¹، ولد حوالي سنة (1919 - 1920) بمصر، التحق ببعثة علمية إلى جامعة لندن عام 1946²، التي أسسها فيرث، وقد ضمت تلك البعثة أسماء كبيرة أمثال "محمود السعران" و"تمام حسان" و"كمال محمد بشر" وغيرهم³، تحصل فيها على شهادة الماجستير عام 1949، وتناول فيها موضوع (الجزء الفعلي في اللهجة المصرية) باللغة الإنجليزية، وتحصل على شهادة الدكتوراه من نفس الجامعة في عام 1952، درس فيها (النظام الفعلي في اللهجة النوبية)، وأشار فيها بأنه أول بحث عربي يسلك طريقة مدرسة التحليل الشكلي في معالجة الأبحاث اللغوية⁴، بعدها عُيّن مدرسا لعلم اللغة العام وعلم الأصوات بكلية دار العلوم في جامعة القاهرة عام 1953، وفيها أشرف على معمل عدّ من أحدث مختبرات الأبحاث الصوتية في العالم العربي في ذلك الوقت⁵ وبعد مرور خمس عشرة سنة اختير للتدريس بجامعة بغداد وكلية الشريعة عام (1965 - 1966)⁶، ثم عاد إلى مصر وتولى رئاسة قسم علم اللغة في كلية دار العلوم عام 1968⁷.

وقد تعددت خرجاته بعيدا عن العالم العربي؛ إذ أشرف على أحد أقسام اللغة العربية في نيجيريا، ثم أمضى فترة طويلة في كلية الآداب بجامعة الكويت، بعدها عاد إلى مصر والتحق مرة أخرى للتدريس في الجامعات الإفريقية مستقرا في نيجيريا⁸، فنال التقدير والتمجيد لثقافته وشخصيته العلمية من قبل معاصريه، فقال عنه أحمد مختار عمر أنه

¹ عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1957، واجهة الكتاب.

² ينظر: عبد الرحمن أيوب، الكلام، إنتاجه وتحليله، ط1، الكويت، 1984، المقدمة.

³ ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي الغربي الحديث، ص 167.

⁴ ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 11.

⁵ ينظر: أحمد مختار عمر، من قضايا اللغة والنحو، دط، القاهرة، 1974، ص 262.

⁶ عبد الرحمن أيوب، محاضرات في اللغة، دط، بغداد، 1966، المقدمة.

⁷ ينظر: أحمد مختار عمر، من قضايا اللغة والنحو، ص 257.

⁸ ينظر: عبد الرحمن أيوب، الكلام، إنتاجه وتحليله، ص المقدمة.

كان: "من المتخصصين في الدرس اللغوي، وممن جمعوا بين الثقافتين العربية القديمة والغربية الحديثة، وضربوا بسهم وافر في كلٍّ منهما..."¹.

مؤلفاته:

لقد سلك عبد الرحمن أيوب في مؤلفاته منهجاً خاصاً به، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قدمه الراسخة في النحو وتمكنه من جميع مجالات استعمال اللغة، فكان مجال الترجمة الأسبق من مجال التأليف الذي مارس فيه نشاطه العلمي²، ولعل أبرز الكتب التي قام بترجمتها إلى العربية نذكر: اللغة بين الفرد والمجتمع عام 1954. دروس في علم اللغة نشرت بمجلة (مواقف) في العدد (39) سنة 1980³. اللهجات العربية الغربية القديمة ترجم سنة 1984، ونشر سنة 1986 بالكويت. مدخل لجامع النص عام 1985.

ولم تقتصر الكتب المترجمة عند عبد الرحمن أيوب على مجال اللغة فحسب، بل ترجم العديد من الكتب السياسية والاقتصادية والتاريخية، من بينها كتاب: الإسلام والاشتراكية، الذي صدر عن المؤسسة المصرية العامة، وهو خالٍ من تاريخ التأليف والترجمة. الشرق الأدنى مجتمعه وثقافته، وهو مجموعة من البحوث الملقاة في المؤتمر الذي عقدته جامعة برنستون في أمريكا عام 1951.

أما مجال التأليف، فقد تعدد وتنوع عند عبد الرحمن أيوب بين الكتب والبحوث، نذكر منها:

- 1- أصوات اللغة: طبع بالقاهرة سنة 1963.
- 2- التطور اللغوي: نشر في القاهرة سنة 1964.
- 3- محاضرات في اللغة: طبع ببغداد سنة 1966.
- 4- اللغة والتطور: صدر عن معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة سنة 1969.

¹ ينظر: أحمد مختار عمر، من قضايا اللغة والنحو، ص 257.

² ينظر: أوتوجسبرسن، اللغة بين الفرد والمجتمع، تر: عبد الرحمن أيوب، القاهرة، 1954، ص مقدمة المترجم.

³ ينظر: حيدر سعيد، أثر محاضرات دي سوسير في الدراسات العربية الحديثة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1996، ص 105.

5- المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب: هو عبارة عن بحث نشر في مجلة (اللسان العربي) في الجزء الأول من المجلد السادس عشر سنة 1978.

6- التفكير اللغوي عند العرب مصادره ومراحلته: نشر هذا البحث في المجلة العربية للعلوم الإنسانية في عددها الرابع من المجلد الأول سنة 1981.

ومما يمكن ملاحظته في أسلوب عبد الرحمن أيوب أنه يتبع المناطقة من حيث أسلوبهم في التعبير، وطريقة تفكيرهم، وهذا في مثل قوله: "تستعمل اللغة من الناحية الواقعية في الكلام، والكلام نشاط يقوم به الفرد، ومن هنا يمكن القول بأن الفرد هو المركز الذي تقوم عليه الدراسة اللغوية"¹.

قراءة في عنوان كتاب: دراسات نقدية في النحو العربي:

بقي لنا أهم كتاب من كتب عبد الرحمن أيوب وهو "دراسات نقدية في النحو العربي" باعتباره أول مؤلف له. نُشر بالقاهرة سنة 1957 في مكتبة الأنجلو- مصرية، وأعيد نشره في مؤسسة الصباح بالكويت سنة 1980. تبلغ عدد صفحاته 276 صفحة، استهلكت بتقديم الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي وصف هذا الكتاب بأنه فجر جديد يُنير بحوث النحو ويعيد إليه سيرته الأولى، أعقبها مقدمة المؤلف الذي اقترح تبني منهج التحليل الشكلي بقوله: "إنه لا بد لنا عند دراسة الكلمات وأنواعها من الاعتماد على شكلها لا على دلالتها"²، فحسب نظره أن شكل الكلمة هو الذي يحدد توزيعها داخل الجملة دون الرجوع إلى معناها.

وما يمكن ملاحظته أن عنوان الكتاب يدل على محتواه، فهو عبارة عن دراسات نقدية في النحو العربي: دراسات + نقد.

دراسات: هي مجموعة من الأبحاث في قضايا معينة، وإخضاعها للتحليل والمناقشة، والمقارنة للوصول إلى الهدف المبتغى وإزالة كلِّ غموض يشوب تلك الأمور.

¹ عبد الرحمن أيوب، محاضرات في اللغة، ص 25.

² المرجع نفسه، ص المقدمة - و-.

نقدية: مأخوذة من النَّقد بمعنى التَّمييز، نقول: نقد الدراهم لفحصها ومعرفة زائفها من جيدها. فمهمته تكمن في تحليل الأعمال الفنية والأدبية والحكم عليها، وهذا ما سار عليه عبد الرحمن أيوب في هذا الكتاب. فالنقد يحاول تفسير هذه الأعمال وتقويمها والبحث في المبادئ التي يمكن من خلالها فهمها.

فعبد الرحمن أيوب في كتابه هذا انتقد النحو العربي في العديد من المسائل، من بينها¹:

- وصف النَّحو العربيِّ بالمعيارية.
- الاحتكام إلى العقل والمنطق.
- الاعتماد على دلالة الكلمة في وصف ظواهر اللغة
- الخلط بين القبائل وعدم التَّمييز بين اللهجات.
- أما الركائز الأساسية التي بنى عليها نقده نلخصها في²:
- الوصفية مقابل التعليل المنطقيِّ والفلسفيِّ
- استبعاد المعنى والدلالة والاعتماد على الشَّكل والوظيفة أساسا للتصنيف.
- الوصفية ← المعيارية والتعليل الفلسفيِّ والمنطقيِّ.
- الشَّكل ← المعنى

فعبد الرحمن أيوب وصفيِّ شكليِّ وهذا راجع لتكوينه اللغويِّ.

¹ عبد الرحمن أيوب، محاضرات في اللغة، ص 02.

² حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، ص 172

مظاهر التجديد في كتاب دراسات نقدية في النحو العربي:

1 - عبد الرحمن أيوب والنحو العربي:

قسم عبد الرحمن أيوب تاريخ النحو العربي إلى ثلاث مراحل، فأطلق على الأولى اسم (مرحلة الجدل اللفظي)، والثانية (مرحلة سيبويه)، والمرحلة الأخيرة أطلق عليها اسم (مرحلة المتأخرين)؛ المرحلة الأولى كان النص القرآني محور اهتمامها، فاهتموا بجمعه وضبطه ونقطه نقط الإعراب¹، وهنا بدأت نشأة القراءات القرآنية وتعددت طرق قراءة النص القرآني، وأجمل أيوب الحديث عن هذه المرحلة بقوله:

- إنه لم تذكر أي مؤلفات وجدت في هاته المرحلة.

- تعددت مصطلحات قواعد اللغة، واختلاف القواعد النحوية بين علماء اللغة الذين بعجوا النحو.

أما المرحلة الثانية التي جعل فيها "عبد الرحمن أيوب" كتاب سيبويه منطلقا للحديث عنها، فقال: "إن الذي يلفت النظر في كتاب سيبويه ما يأتي: أنه أول كتاب في نحو اللغة، وأن منهجه يختلف اختلافا واضحا عن جميع الكتب النحوية بعده"²

فحسب رأيه أن القول بمثل هذا العمل الضخم الكامل الذي لم يسبقه سواه، لا يمكن أن يكون من نتاج البيئة العربية؛ لأن الكتاب الأول في كل علم من العلوم لا بد أن يكون مجرد ملاحظات غير دقيقة، ولأن الفترة الزمنية التي يحتاجها لنمو الثقافة المحلية حتى يتمكن من إنتاج هذا العمل يجب أن تكون أطول بكثير من الفترة التي تفصل بين أبي عمرو بن العلاء مثلا وسيبويه، أو بين مرحلة الجدل اللغوي والتأليف العلمي الواسع، كما أن لسيبويه منهجا علميا متميزا لا يمكن أن تكون أسسه قد ظهرت فجأة وبلا مقدمات كل هذا يدفعنا للقول بأن سيبويه قد تعلم أصول هذا العلم من غير العرب، أو تحديدا من

¹ ينظر: عبد الرحمن أيوب، التفكير اللغوي عند العرب مصادره ومراحلها، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1969، ج24، ص 118-119.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 120.

الهنود الذين كانوا يعيشون بالبصرة حيث عاش سيبويه نفسه¹، حتى أن كتابه خال من المقدمات المعرفية التي تمهد الطريق لظهور عمل علمي مثله، كما أنه مشتمل على ملاحظات غير دقيقة، إضافة لقصر المرحلة الزمنية التي ظهرت فيها بوادر التفكير اللغوي حتى ظهور كتاب سيبويه، هذا ما أدخل الشكوك لدى عبد الرحمن أيوب بأن سيبويه قد أخذ أصول نظريته النحوية من غير العرب، وتحديدًا من الهنود.

أما حديثه عن مرحلة المتأخرين، فعبد الرحمن أيوب يرى أن كتبهم "تعكس صورة واضحة للتفكير الإغريقي في اللغة والفلسفة وهي بهذا تختلف اختلافا جذريا عن كتاب سيبويه"²، ولابد أن استخدام الدكتور أيوب لمصطلح "المتأخرين" يقصد بها فئة خاصة من النحويين أمثال ابن عقيل (ت 672 هـ) والأشموني (ت 929 هـ).

فمن خلال هذا التقسيم الذي قام به الدكتور أيوب قال: سنحاول ... أن نتتبع المواد التي أخذ عنها العرب تفكيرهم اللغوي الذي ازدهر وتعددت مدارسه ومجالاته حتى أصبح من أهم فروع الفكر العربي، وسيقتضينا هذا بطبيعة الحال أن نتعرف على صلات العرب الثقافية بسواها من الشعوب، وأن نتلمس أفكار هذه الشعوب اللغوية ونقارن بينها وبين خصائص الفكر اللغوي عند العرب"³، فعبد الرحمن أيوب لم يكتف بالأخذ للأمور النظرية فحسب، بل حاول أن يجلب أثر احتكاك الثقافة العربية بغيرها من الثقافات عن طريق المقارنة وحسب رأيه هذا التأثير بين الثقافتين ما هو إلا مجموعة من الفرضيات والاستنتاجات لعدم وجود أي أدلة ملموسة تبين تلك المرحلة التاريخية من مسيرة النحو العربي.

¹ ينظر: عبد الرحمن أيوب، التفكير اللغوي عند العرب مصادره ومراحلها، ص 121.

² المرجع نفسه، ص 121.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 122.

2- النقد النحوي بمعناه العام عند عبد الرحمن أيوب في كتابه دراسات

نقدية في النحو العربي:

اخترت هذا العنوان لأنه أكثر دقة في ضبط التسمية لعدم اتفاق النحاة على مدلول واحد لدعوات (التجديد، التيسير والإصلاح) كونها تنصب في قالب واحد وهو الدعوة إلى إعادة النظر المجرد في التراث النحوي العربي.

أراد "عبد الرحمن أيوب" في مؤلفه هذا أن يبين موقفه النقدي نحو النظرية النحوية العربية، فتحدث في مقدمة كتابه عن سبب تأليفه لهذا الكتاب قائلاً: "ولقد بلغت الشكوى من النحو العربي مدى أصبح من غير الممكن أن يتجاهل، وكثر حديث الناس عن الحاجة إلى نحو جديد، وظن الكثير أن الأمر لا يعدو إعادة تدوين النظريات النحوية بأسلوب حديث، ولكن الأمر عندي أعمق من كل هذا ..¹. نلتمس من هذا القول موقف عبد الرحمن أيوب من النحو العربي معتبرا أن تجديد المادة النحوية ليس حلا جذريا لما أصابه من تعقيد وفساد مادام أنه لم يعالج منهجيا.

لهذا فقد وجه "أيوب" نقدا خص به النحو العربي، ورأى أنه يشتمل على عيوب وثغرات أوقعته في دائرة الخطأ، وكان استنتاجه لهذا الحكم في ضوء ما تقدمه معطيات المدرسة التحليلية الشكلية، ومن هذا يمكن القول بأن "عبد الرحمن أيوب" أوقع نفسه في خطأ الحكم على منهج في ضوء مبادئ منهج آخر يختلف عنه؛ فمن الأجدر أن ينقد المنهج في مقولاته العامة وفق القواعد العامة التي تحكم جميع المناهج، وهذا لكي تأخذ سمة العلمية. فيقال إنه منهج غير علمي لأنه فقد قواعده وأساسه العلمية، لا لفقدانه مبدأ قال به منهج آخر خارج عن دائرته، فلكل منهج مبادئه وخصائصه التي يتميز بها عن غيره، وقدم "عبد الرحمن أيوب" في كتابه (النحو العربي والدرس الحديث) تبريرا للأسباب التي جعلت "الدكتور أيوب" يتخذ ذلك الموقف، إذ يقول: "وحين انتقل المنهج الوصفي إلى الدرس العربي، بعد اتصال أساتذتنا وباحثينا في الغرب، بدأت هذه الانتقادات التي أخذها

¹ عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، المقدمة و.

الوصفيون على النحو التقليديّ الأوروبيّ تظهر في معظم المؤلفات الحديثة التي تعرض للنحو العربيّ على أنّها في أغلبها تكاد تتركز فيما يلي:

1- أنّ النحو العربيّ قد تأثر بالمنطق الأرسطيّ منذ مراحلهِ الأولى، وأنّ هذا التأثير صار طاغيا في القرون المتأخرة، وقد أدى ذلك إلى أن يكون النحو العربيّ "صوريا" وليس "واقعيًا".

2- أنّ النحو العربيّ لم يقعد للعربية كما يتحدثها أصحابها، وإنما قعد لعربية مخصصة تتمثل في مستوى معين من الكلام.

3- أنّ النحو العربيّ ومع تحديده لمستوى اللغة التي يقعد لها، وحدد بيئة مكانية وزمانية. ويقرر الوصفيون أنّ هذا الأصل من أصول النحو، وجعله نحو لا يمثل العربية، وإنما يمثل جانبا واحدا منها، فهو لا يصور إلا هذه العربية التي حدّوها مكانًا وزمانًا.

4- أنّ النحو العربيّ لم يميز حدودًا واضحة لمستويات التحليل اللغوي، وإنما اختلطت فيه هاته المستويات".¹

ومما اشتمل عليه كتاب "دراسات نقدية في النحو العربي" من أمور والتي وصفها عبد الرحمن أيوب بأنها عيوب نذكر ما يلي:

- أنّ النحو العربيّ يقوم على أساس التفكير الجزئي الذي يعنى بالمثل قبل أن يعنى بالنظرية، فالنحاة هنا أتعبوا أنفسهم في "تأويل ما أشكل على القاعدة من أمثلة أكثر مما جهدوا في مراجعة منطقتهم ونظرياتهم على ضوء ما يشكل عليها"².

- أنّ النحو العربيّ لا يخلص إلى قاعدته من مادته بل إنه يبني القاعدة على أساس اعتبارات عقلية أخرى، ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها³.

¹ ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 48-52.

² عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص - كلمة المؤلفة - د.

³ المرجع نفسه، ص كلمة المؤلف - د.

- أن النحاة قد أخذوا اللغة العربية من أفواه العرب، ولكنهم أخطوا بين القبائل ولم يميزوا بين اللهجات، فيما عدا القليل مما حكوه عن قبيلة أو أخرى مما هو أكثر علاقة بتفاصيل الموضوعات النحوية منه بأسسها.¹

ولعل ما يندرج ضمن هاته النقاط من تطبيقات حديث الدكتور أيوب عن:

1- أقسام الكلم:

الكلمة: وهي مجموعة من الأصوات الدالة على معنى مفرد، وتم تقسيم الكلمة من قبل النحاة العرب القدامى إلى ثلاثة أقسام اشتهرت في ألفية ابن مالك بقوله:²

كلامنا لفظ مفيد كاستقم اسم وفعل ثم حرف الكلم

فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، وجاء إمام النحو "سيبويه" في كتابه "الكتاب" وحدد قسمين من أقسام الكلم، أما القسم الثالث فقال عنه: "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجل وفرس، وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن ولم يقطع (...). وأما ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل نحو: ثم، سوف، واو القسم، ولام الإضافة ونحوها..."³، فنقسم سيبويه لأجزاء الكلام قائم على جانب المعنى فقط، فالاسم ما كان معناه في نفسه دون الزمان، سواء كان ذلك المعنى شخصا أو غير شخص⁴. أما الفعل هو ما أخذ من لفظ أحداث الأسماء وبنى لأزمنة مختلفة، أي أن مدلوله في نفسه مع اقترانه بأحد الأزمنة الثلاثة، والحرف

¹ عبد الرحمن أيوب، ص المقدمة - د.

² ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2005، ج1، ص 19.

³ أبو عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1988، ج2، ص 12.

⁴ ينظر: أبو البركات بن الأنباري، أسرار العربية، تح: بجة البيطار، دط، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، 1957، ص 4 و9.

جاء لمعنى لا يعبر عن الاسم ولا عن الفعل، بمعنى أن مدلوله كائن في غيره كالربط، أو الاستئناف، ولا يجوز أن يخبر به ولا الإخبار عنه¹.

لقد اتفق النحاة على تقسيم الكلام العربي إلى اسم وفعل وحرف، لكن اختلافهم يكمن في الفئة التي راعت الجانب الدلالي، والفئة التي اهتمت بالجانب الشكلي وهذا ما يجعل لكل قسم من أقسام الكلمة مميزاتٍ وخصائصَ ينفرد بها عن غيره من الأقسام، فبعد الرحمن أيوب يرى أن تقسيم النحاة الكلمة إلى التقسيمات المذكورة سابقا هي من آثار الفلسفة الإغريقية في النحو العربي، وقد قارن بين تقسيمهم وتقسيم أفلاطون للموجودات إلى ذوات وأحداث وعلاقة بينهما واستنتج ما يلي:

- اتخذ النحاة الدلالة أساسا لتقسيم الكلمة وتعريفها كما فعل أفلاطون، حين قسم الموجودات إلى نوعين: ذوات، وأحداث؛ أما الذوات فهي أمور مادية أو معنوية كالكرسي والحجر والصبر والحكمة، أما الأحداث فهي أفعال تقع في زمن خاص مثل الضرب الذي يقع في زمن ما والذي تشير إليه كلمة ضرب. ولا بُدَّ من وجود علاقة بين الضرب والشخص الذي يُضرب وهذه العلاقة هي بالطبع أمر اعتباري ذهني.

تقسيم النحو العربي للكلم	تقسيم أفلاطون للموجودات
الاسم	ذوات
الفعل	أحداث
الحرف	رابطة

- قسم النحاة الكلمة إلى أقسام ثلاثة وهو نفس التقسيم الذي اتبعه أفلاطون.
- تنطبق تعريفات النحويين للاسم والفعل والحرف على أجزاء الموجودات التي ذكرها أفلاطون.

بهذا اتفق النحو العربي مع فلسفة أفلاطون في:

التقسيم (تقسيم الكلم | وتقسيم الموجودات).

التعريف (تعريف أقسام الكلم | وتعريف أقسام الموجودات)

¹ ينظر: ينظر: أبو البركات بن الأنباري، أسرار العربية، ص 04.

- حصر النُحاة الكلمة في أنواع ثلاثة مع وجود أنواع أخرى مثل اسم الفعل الذي كان ينبغي أن يكون فعلاً لأنه يدل على الحدث¹. لقد بدأ "عبد الرحمن أيوب" الحديث عن أقسام الكلمات وأنواعها فقال: "يُمكن تقسيم الكلمات إلى أنواع، حسب صفاتها المادية أو حسب وجودها في مكان خاص من تركيبٍ بعينه... وبإحدى هاتين الوسيلتين أو بهما معاً يُمكن تقسيم الكلمات إلى أنواعٍ لا باعتبار دلالاتها بل باعتبار الصفات المادية في العبارة نفسها"² وهذا ما صرح به في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي". وهو في ذلك متأثر برأي المدرسة التحليلية التي ترى: "أن يكون شكل الكلمة لا معناها أساساً لتقسيمها، والتقسيم التحليلي الشكلي للكلمة يشمل دراسة مقاطعها وأجزائها كما يشمل موضوعها من سواها من الكلمات"³. فقد أوصل "عبد الرحمن أيوب" أقسام الكلمات إلى تسعة وهي:

1- "ولدٌ، بنتٌ، كرسِيٌّ، ... وهذا نوعٌ يميّزُ بقبول (ال) وإمكان كونه الجزء الأول أو الثاني من العلاقة التي تُسمّى بالإضافة نحو: بنتٌ محمدٍ وكتابُ البنت.

2- ضاربٌ، متكلمٌ، مستغفرٌ... وهذا النوع يُميِّزُ باشتقاقه على وزن فاعل أو الأوزان التي تتبادلُ معه، وهو يقبلُ السابقة (ال) ويصحُّ أن يكون الجزء الأول أو الثاني من العلاقة المسمّاة بالإضافة نحو: ضاربٌ الكلبِ وعصا الضاربِ.

3- مضروبٌ، مُكرمٌ... وهذا النوعُ مُشتقٌّ كذلك من مادةِ الفعل ولكنَّهُ على وزنِ مفعول أو أيِّ وزنٍ آخر من الأوزان التي تتبادلُ معه، وهو يقبلُ (ال) ويصحُّ أن يكون الجزء الأول أو الثاني من العلاقة المسمّاة بالإضافة...

4- محمدٌ، عليٌّ، إبراهيمٌ، وهذا النوع لا يقبلُ اللاصقةَ (ال)، إلا إذا اتصلت بآخره اللاصقةَ (ان) أو (ون) فلا يُقال: (المحمَّدُ) ولكن يُقال: المحمَّدان والمحمَّدون...

5- أنا، أنت، هو... وهذا النوع لا يقبلُ (ال)، ولا يُمكنُ أن يكون الجزء الأوَّل أو الثاني من العلاقة المسمّاة بالإضافة.

¹ عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 10-11.

² عبد الرحمن أيوب، محاضرات في اللغة، ص 225-226.

³ عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 66.

6- هذا، أو هذه، وذلك... هذا النوع لا يقبلُ (ال)، ويمكنُ أن يكون الجزء الثاني من العلاقة المسماة بالإضافة، ولكن لا يمكن أن يكون الجزء الأول منها.

7- الذي، والتي، واللذان... وهذا النوع عبارة عن أدوات مُقَيِّدة لأبْد من استعمالها قبل جُملةٍ تُكْمَلها، وهو يصلحُ لأن يكون الجزء الثاني من الإضافة ولا يصلحُ أن يكون في الجزء الأول.

8- ضرب، وأخذ، وكتب، هذا النوع يُشتق من المادة على وزن (فَعَلَ) أو أيّ وزن من الأوزان التي يتبادلُ معها، ومن ميزاته إلحاق التاء الساكنة في آخره، للإشارة للتأنيث والتاء المضمومة للإشارة للمتكلم والتاء المفتوحة للإشارة للمخاطب.

9- يضربُ، ويأخذُ، ويكتبُ، هذا النوع يشتقُ من المادة على وزن (يفعلُ) أو أيّ وزنٍ آخر يتبادلُ معه، ويُميّزُ بإمكان وقوعه مع (لن) و (لم)...¹. فعبد الرحمن أيوب قدّم لنا تقسيمات الكلمة على أساس خصائصها الشكلية، كاللاصقة (أل) واللاصقة (تاء التأنيث)، وبعض الأوزان الصرفية.

أي أنّ الأقسام -حسب أيوب- هي: اسم الذات، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم العلم، والضمائر، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والفعل الماضي، والفعل المضارع.

2- العلامات الإعرابية:

النقطة الموالية التي تحدث عنها اللغوي "أيوب" أنّ النحويين أكملوا تعريفهم لأقسام الكلام بما سموه "العلامات" التي هي في الواقع أكثر قيمة من تلك التعريفات، فوضعوا علامات الاسم وقالوا: إنّ الاسم علامته الجر بالحرف أو بالإضافة أو التبعية، فيقال: في البيت، بالساحة، والقسم. ويعرف كذلك بالنداء نحو: يا غلام، ويدخول "ال" عليه نحو: المنزل. وعندما يكون موقعه في الجملة مسندا إليه نحو: نجح (الطالبُ) وبالتنوين: كلُّ حاضرٍ. وأجزها ابن مالك في قوله:

بالجر والتنوين والندا وال
ومسند للاسم تمييز حصل

وتحدثوا عن علامات الفعل، وهي:

¹ عبد الرحمن أيوب، محاضرات في اللغة، ص 226-227-228.

الماضي، نحو: ضربتُ ← فعل ماضٍ مبني على الفتح.

المضارع: بدخول أدوات الجزم عليه مثل: لم يضرب.

ومنها ما يشترك في تمييز الماضي والأمر، كدخول نون التوكيد مثل: لتكتبنَّ، وأكتبنَّ، وياء المخاطب نحو: تضربين.

أما الحرف فهو لا يقبل علامات الاسم ولا علامات الفعل، ويقول ابن مالك في علامات الحرف: سواهما الحرف ك هل وفي ولم¹

ويرى الدكتور أيوب أن هذه العلامات الإعرابية أكثر دقة وإحكاما في تعريف أنواع الكلمة، أما تقسيمها على أساس دلالتها على الذات أو الحدث أو العلاقة هو غير كاف، ويعزز رأيه هذا بطرح الأمثلة الآتية:

- "ليس" لا تدلُّ على حدث، ومع ذلك يعتبرها النحاة فعلا ماضياً؛ لأنها تقبل علامات الفعل الماضي، فيقال: لستُ وليستُ. صيغة "اسم المفعول" تدل على حدث وقع في الزمن الماضي (مكتوب) ومع ذلك لا يعتبرها النحاة "فعلاً"؛ لأنها تقبل علامات الأسماء ولا تقبل علامات الأفعال.

- صه وصه يعدونها أسماء لقبولها علاماته رغم أنَّها تدل على طلب حدوث الفعل.²

وبناءً على الملاحظات السابقة، يستخلص عبد الرحمن أيوب أن:

- 1- التعريفات الدلالية التي ذكرها النحاة لا تصلح، وهذا لانقاص شروط التعريف فيها.
- 2- العلامات الإعرابية تحصر أنواع الكلمة وتقوم بتعريفها تعريفاً جامعاً. وبهذا ينتهي إلى رأي المدرسة الشكلية في الدراسات اللغوية المذكور سابقاً الذي يحتم دراسة اللغة باعتبار أشكالها كعدد حروفها أو ترتيبها³، وقال: "باعتباطية العلامة الإعرابية مؤكداً أن العربية قابلةٌ لأن تفقد هذه الخصوصية (خصوصية الإعراب) بمرور الزمن،

¹ ينظر: محمد حسن عبد العزيز، العربية الفصحى المعاصرة قضايا ومشكلات، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2011، ص 313.

² ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 21-22.

³ محمد حسن عبد العزيز، العربية الفصحى المعاصرة قضايا ومشكلات، ص 314.

والدليل كما قال هو: "اللهجات العربية اليوم فقد فقدت هذه الخصوصية بل نزعت
 أواخر كلماتها إلى لزوم حالة واحدة في مختلف التراكيب"¹.
 ولكن هذا الرأي فيه ظلم شديد للنحاة لأنهم لم يهملوا الجوانب الشكلية للكلمة،
 فتقسيمهم الدلالي لها كان قائماً على نواحيها الشكلية، وخير دليل على ذلك حديثهم عن
 العلامات واعتمادهم عليها في التعريف، أما ما قدموه من تعريفات دلالية فهو لزيادة
 البيان، وإن جمعهم بين العلامات والدلالات جعل تعريفهم أكثر دقة وإحكاماً، فالدكتور
 تمام حسان، وهو من المعاصرين، اعتمد على هذا التعريف في كتابه "اللغة العربية
 معناها ومبناها" ويعتبر أن التفريق بين المبنى والمعنى ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن
 الاستعانة بها في التمييز بين أقسام الكلم، وإن أمثل الطرق هي الجمع بين الاعتبارين
 معاً²؛

(المعنى + المبنى)

3- الجملة:

أما حديثه في القسم الثاني من الكتاب عن الجملة فهو يوافق النحاة في كون الكلام
 أعم من الجملة، فهي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات، وهي
 المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاءها في ذهنه، وقد ذهب
 قسم من النحاة إلى أن الكلام والجملة وجهان لورقة واحدة، بحيث إن الكلام هو الجملة،
 والجملة هي الكلام، قال ابن جني في الخصائص: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه
 مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: "زيد أخوك" و"قام محمد"³. فالكلام
 إذن يصلح لأن يطلق على جملة واحدة، كما يصلح لأن يطلق على عدد لا حصر له من
 الجمل.

¹ عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 44.

² ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دط، دار الثقافة، المغرب، 1994، ص 87.

³ ابن جني، الخصائص، ص 17.

أما في قضية النظام الذي تسير عليه الجملة العربية فقد رأى أيوب أنّ العرب قد اتبعوا نهج الفلاسفة مستوحين في ذلك روح الفلسفة الإغريقية¹، كما أن معظم اتجاهات البحث النحوي تتفق على أن الجملة تتألف من ركنين أساسيين هما: *subjecte* وهو نظير للمسند إليه عند العرب، و *المسند* وهو نظير *predcate* عند العالم الغربي²، وقد ذكر النحاة المسند والمسند إليه منذ أزمنة طويلة، فقد عقد لهما سيبويه بابا واحدا فقال: هذا باب "المسند والمسند إليه" وهما ما لا ينفصل واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا³، ويقصد بقوله "ولا يجد المتكلم منه بدا" أنّ الكلام لا يبد أن يتألف منهما، وقد يعكس أحيانا التسمية فيسمى المبتدأ مسندا والمبني عليه مسندا إليه⁴، وبدءا من هذه الثنائية فرّق عبد الرحمن أيوب بين الجملة باعتبارها أمرا واقعياً وباعتبارها نموذجا يُصاغ على قياس منه عددٌ عديد من الجمل الواقعية⁵. فإذا قلنا على سبيل المثال:

المبتدأ والخبر ← هما يمثلان جملةً اسميةً، كذلك المثال: محمد قائم ← هما يمثلان جملةً اسميةً مكوّنةً من مسند ومسند إليه (مبتدأ + خبر). لكن الاختلاف يكمن في أنّ المثال الأوّل هو وصف لنموذج الجملة الاسمية، بينما يصف المثال الثاني مثالا واقعياً للنموذج المذكور في المثال الأوّل.

وهذا خير دليل على انعكاس الفكر البنيوي الوصفي على النحو العربي، الذي يقر بـ "مجموع النماذج للجملة في أيّ لغة من اللغات هو ما يسمى أحداث واقعية سماها علماء اللغة المحدثون بالكلام"⁶، وهذه من بين العيوب التي وجدها أيوب ورأى أنّ النحاة قد غفلوا عنها لعدم تفرقتهم بين حقيقة المثال والواقع.

¹ ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 127.

² المسند إليه هو المتحدث عنه أو المحدث عنه ولا يكون إلا اسما وهو المبتدأ الذي له خبر، والمسند هو المتحدث به أو المحدث به

³ ينظر: سيبويه، الكتاب، ط1، مطبعة بولاق، مصر، 1316 هـ، ص 07.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص 278.

⁵ عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 125.

⁶ المرجع نفسه، ص 125.

4- أقسام الجملة:

قسم النحاة القدامى الجملة إلى نوعين: "جملة اسمية" تبتدئ باسم، و"جملة فعلية" تبتدئ بفعل، كما قال ابن هشام: "الاسمية هي التي صدرها اسم، كزيد قام ... والفعلية هي التي صدرها فعل، كقام زيد ..."¹. فكل جملة تتكون من مسند ومسند إليه، هي جملة إما اسمية، أو فعلية هذا حسب رأيهم، فأدرجوا بعض التراكيب فيها كجملة النداء والمدح بـ "نعم"، والذم بـ "بئس"، والتعجب، فقولنا: "يا عبد الله" عدها ابن هشام جملة فعلية، لأن "يا" عنده أخذت مكان الفعل، وتقدير الكلام "أدعو عبد الله"، فهي جملة فعلية².

وهذا ما خالفه "عبد الرحمن أيوب"، لأنه يرى أن "يا عبد الله" جملة ليست بفعلية ولا اسمية، فهاتان الأخيرتان تتبنيان على الإسناد. أما الجملة السابق ذكرها غير إسنادية³ فأسلوب النداء يؤدي وظيفته بمركب لفظي خاص به، وله دلالة خاصة يحس بها المتكلم والسامع، فإذا حذفت الأداة من النداء ويقدر مكانها الفعل المذكور تذهب الدلالة المقصودة من النداء، ويصبح الكلام بعد التقدير ذا دلالة أخرى (يتحول الكلام من إنشاء إلى إخبار).

وفي المدح عند قولنا: "نعم الرجل زيد" فابن هشام يجعلها جملة تحتل الوجهين؛ فعلية واسمية، فإذا قدر الكلام على (زيد نعم الرجل) تقول (زيد): مبتدأ و(نعم الرجل): خبر مقدم، وإذا قدر (زيد): خبر للمبتدأ المحذوف فجملتان: فعلية واسمية⁴، بمعنى: نعم الرجل ← فعلية، هو زيد ← جملة اسمية، وهو بيان وتفسير للجملة الفعلية.

أما التعجب، وله صيغتان: "ما أفعله"، و"أفعل به"، نحو: ما أحسن محمداً، وأحسن بمحمد، وهما فعلان لا يتصرفان في هاتاه الصيغة، فلكل واحدة منهما طريقتها، يصاغان من كل فعل ثلاثي متصرف، ففي المثال الأول "ما أحسن محمداً". ما: مبتدأ وهي نكرة

¹ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب في كتب الأعراب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، دط، الكويت، 2000، ج5، ص 13.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 16.

³ ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 129.

⁴ ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب في كتب الأعراب، ص 23.

تامة، وأحسن: فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر عائد على ما، ومحمد: مفعول أحسن والجملة أحسن محمد: خبر عن "ما". أما المثال الثاني: أحسن بمحمد"، فأحسن: فعل ماضٍ دال على التعجب. الباء: جرف جر زائد. محمد: فاعل لأحسن، فهما جملتان فعليتان.

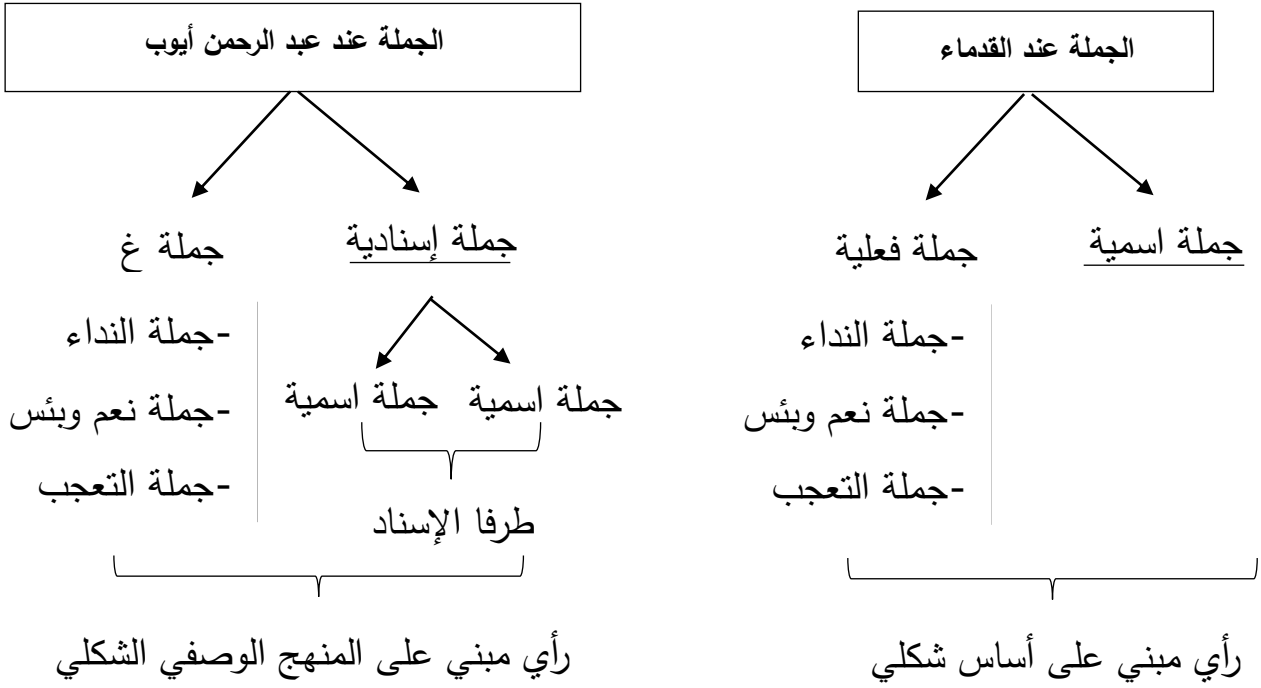
أما عبد الرحمن أيوب فلم يقتنع بهذا التقسيم - جملة فعلية واسمية - خاصة عندما أدرجوا ضمن الجملة الفعلية ما ذكر سابقا (النداء - التعجب - نعم وبئس)، لهذا فقد رأى تقسيم الجملة العربية إلى قسمين: "إسنادية وغير إسنادية"، والجمل الإسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعلية، أما الجمل غير الإسنادية فهي جملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب، وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية¹.

وقد خص الجمل الإسنادية بالشرح والتفصيل، مبينا أنها على نوعين: اسمية وفعلية ويتكوّن كل نوع منها من تركيب جملي يسمى طرفا الإسناد، ويرى عبد الرحمن أيوب أن النحوي قد ألزم نفسه بما لا يلزم، لأنه أقر بضرورة وجود لفظ يدل على المسند إليه، ووجود لفظ يدل على المسند في الجملة حتى يتسنى لنا القول بوجود جملة كاملة، مثال ذلك: خرج عمر، نجد هنا الذات هو عمر، والحدث المتمثل في الخروج وعلاقة بين الذات والحدث، يكون فيها الذات منتجا للحدث، حتى تصح القضية التي تثبت أن عمر قد خرج²، ويجزم "أيوب" أنه لا وجوب لوجود التساوي بين عناصر الإسناد وما يقابلها من ألفاظ فمن غير اللازم أن تتساوى عدد أجزاء الرمز مع عدد أجزاء المرموز إليه، ومن الجائز جدا أن أرمز إلى العديد من الدلالات برمز واحد كما لو أشرت برأسي إليك، مريدا بهذا أن تخرج وتتبع شخصا ذهب لشأن من الشؤون، ثم ترجع لتخبرني بما فعل، وكما لو قلت لك "هيا" مريدا بهذا اللفظ الواحد هذه المعاني المتعددة³.

¹ عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 129.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 158.

³ المرجع نفسه، ص 158، 159.



فبعد الرحمن أيوب - في حديثه عن الإشارة بالرأس - نلاحظ دخوله لمجال الدلالة

بمعناه العام، في حين أنّ الكلام محصور في دائرة الدلالة الإسنادية للتراكيب.

ففي قول النحاة بحذف المبتدأ أو الخبر مع التقدير، إذا كان الخبر مخصوصاً بـ (نعم أو بئس) نحو: نعم الطالب علي، وبئس الرجل عمرو، فعلي وعمرو خبران لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره "هو" المذموم عمرو، والممدوح علي.

وإذا كان الخبر فيه صريحا في القسم، نحو: في ذمتي لأذاكرن، ففي ذمتي: خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره "في ذمتي يمين".

وإذا كان الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل، مثل: "صبر جميل"، فتقدير الجملة هو "صبري صبر جميل"، فصبري: مبتدأ، وصبر جميل: خبر. ففي هاته الحالات السابق ذكرها قدر المبتدأ وحذف وجوبا. ويُحذف الخبر إذا كان على سبيل الاستفهام، مثلا: من عندكم؟ فنقول: خالدٌ، وهو: مبتدأ والخبر محذوف تقديره عندنا.

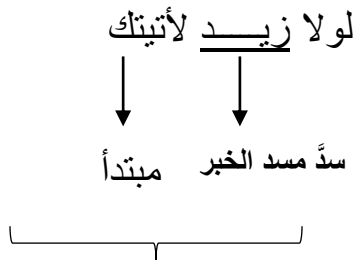
5- حذف خبر لولا:

كما يحذف الخبر وجوبا بعد "لولا"، نحو: لولا محمد لأتيتك، والتقدير: لولا محمد موجود لأتيتك، فمحمد: مبتدأ، والخبر المحذوف: موجود¹. وفي هذا المعنى يقول "عبد الرحمن أيوب": "ولا شك أن معنى الوجود آتٍ من النفي والشرط الذي تدل عليهما "لولا"، فنفي الذات لا يعني إلا نفي وجودها، كما أن الشرط ترتيب حدوث أمر أو نفيه، على حدوث أمر آخر أو نفيه، وهذا يقتضي وجود حدث في الجزء الأول المسمى بجملة الشرط، وهذا الحدث هو الوجود الذي هو لازم لدلالة الذات، ومعنى هذا أن الذي يكمل الفائدة في جملة الشرك هو "لولا"، فلماذا لم يقل النحاة بأنها سدت مسد الخبر لأنها دلت عليه، كما تسد الحال التي تدل على الخبر مسدّه في مثل: ضربي العبدَ مسيئاً، ولما كان معنى النفي والشرط في "لولا" يقتضيان معنى الوجود، فقد قال النحاةُ بوجوبِ حذفِ الخبر إذا كان مجرد الوجود، أما إذا كان غير مجرد الوجود فقد أوجبوا ذكره. وذلك في رأينا لعدم دلالة "لولا" عليه حينئذ²، وهذا الرأي لما فيه من تبرير مقنع يجعلنا نقر بأصالة الجملة ذات الركن الإسنادي الواحد.

¹ ينظر: محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسر والنحو، دراسة في القواعد والمعاني والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة، دط، دار الطلائع للنشر والتوزيع، 1996، ص26-28.

² عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 159-160.

رأي عبد الرحمن أيوب في حذف خبر لولا

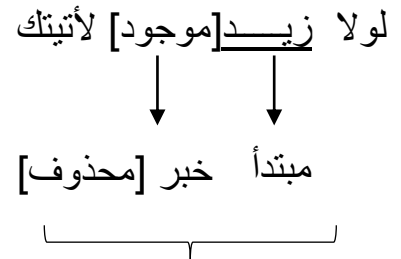


رأي مبني على ما هو موجود



الظاهر

رأي القدماء في حذف خبر لولا



رأي مبني على التقدير



غير ظاهر

6- حذف عنصري الجملة الاسميّة:

يمكن حذف المبتدأ أو الخبر، ففي قولنا: نعم الرجل زيد، ففي حذف المبتدأ وهو زيد نقول: نعم الرجل، أو حذف الخبر، نقول: زيد الممدوح، هذا إذا كان على الحذف، أما إذا كان من غير حذف، فهو مبتدأ خبره ما قبله¹.

فبعد الرحمن أيوب يرى أنّ النحاة (في تعريفهم للجملة وبيان أنواعها وأجزائها) كانوا مقتفين أثر المناطقة الذين قالوا أنّ القضية ينبغي أن تضمّ محمولاً وموضوعاً ورابطة ويقرر أنّ الحذف في الجملة الاسمية خضوع لشكلية منطقية تحتم وجود الموضوع والمحمول معاً حتى تكون القضية قضية، ويصّر على ما ذهب إليه، ويرى أن "ليست الحالات التي ذكرها النحاة لضرورة حذف الخبر مرة، وضرورة حذف المبتدأ مرة أخرى أو جواز الأمرين إلا دليلاً قاطعاً على عدم لزوم استكمال الإسناد اللغوي لركنين يقابلان ركني القضية المنطقية"². لذا يقترح ضرورة التعامل مع الجملة العربية الإسنادية ذات الركن الواحد والشواهد النحوية التي قدمها النحاة في حذف المبتدأ والخبر أمثلة حقيقية

¹ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 453.

² عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 159.

لهذا النوع من الجمل¹. فبين النحاة والدكتور أيوب خلاف كبير، فهو يقول بجملة ذات طرف إسنادي واحد وهذا ما يتماشى مع أصول مذهبه الوصفي الذي يقضي بتقرير الواقع على ما هو عليه ويتعامل مع اللغة على أنها مادة مجردة بعيدة عن التأويل والتقدير²، والنحاة يقدرون عناصر في هذه الجملة ليستكملوا بتقديرها شكل الجملة الظاهري الذي ينبغي أن يوازي معناها، وهذا المنهج المتبع من طرف النحاة كان معترضاً عليه من علماء اللغة الوصفيين، لكن تقدير بعض العناصر المحذوفة إنما يرد الجمل إلى أصل معنوي له أهميته في التحليل، ونضرب مثالين في ذلك:

1- الخبر الجار والمجرور:

رأي عبد الرحمن أيوب

رأي القدماء

زيد في الدار



خبر



مبتدأ

زيد في الدار



مبتدأ
جار ومجرور متعلق
بخبر محذوف تقديره
كائن أو موجود

هذا الرأي مبني على ما هو ظاهر
وموجود

تقدير الكلام: زيد كائن
[أو مستقر] في الدار

2 - على المائدة المستديرة جلس الجد والجدة العجوز لتناول الحساء.

تتألف الجملة حسب تركيبها من جملتين هما:

أ. الجملة المستقلة: على المائدة المستديرة جلس الجد.

ب. الجملة غير المستقلة: الجدّة العجوز لتناول الحساء.

وربطت بينهما أداة العطف وهي الواو.

¹ عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 159.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 33.

تتألف الجملة الأولى من مكونين هما: (جلس) المسند و(الجد) مسند إليه، وتتألف الجملة الثانية من مكون واحد وهو (الجدة) المسند إليه، هذا إذا راعينا العناصر الموجودة بالواقع وهو ما يكتفي به علماء اللغة الوصفيون، لكن إذا تم تحليل الجملة السابق ذكرها حسب التركيب العميق وانطلاقاً من القاعدة التي تنص على أن الجملة ينبغي أن تتألف من مكونين هما المسند والمسند إليه، تكون الجملة الثانية (الجدة العجوز لتناول الحساء) مساوية في المعنى للجملة (جلست الجدّة العجوز لتناول الحساء)، كما يمكن حذف بعض عناصر الجملة إذا كانت مماثلة لعناصر في الجملة المعطوف عليها.

هكذا يساعدنا هذا المنهج على تحليل الجمل تحليلاً دقيقاً، ويكشف لنا عن خصائصها وعن القواعد التي تحكمها وربما كان ذلك أفضل من وصف التركيب الواقعي فحسب، والاكتفاء به دون المحاولة للتعرف على ما وراءه من معانٍ¹.
فالتقدير - إذاً - أسلوب لجأ إليه النحاة ليكشفوا به طبيعة التركيب العربي، وليس كما اعتبره "عبد الرحمن أيوب" أنه لاستكمال عناصر القضية المنطقية.

7- نظرية البروز والاستتار:

اعتنى النحويون بدراسة الضمائر العربية، فاجمعوا على تقسيم الضمائر إلى قسمين: بارزة ومستترة؛ فالضمير البارز هو الذي يظهر في النطق والكتابة، والضمير المستتر هو الضمير المختفي الذي لا يظهر، وقد عبر ابن مالك عن هذين القسمين بجائز الخفاء وواجب الخفاء. وبين الضميرين - البارز والمستتر - أوجه شبه كثيرة عبر عنها سيبويه بقوله: "لأنّ المضمّر في النية مرفوع، فهو يجري مجرى المضمّر الذي يبين علامته في الفعل"² فالعرب تُعاملُ المستتر معاملة البارز المتصل ونستدل على ذلك بما يلي:

أولاً: أنه يُعطف عليهما، ولا يُعطف عليهما إلا بعد توكيدهما بضمير رفع منفصل ففي قوله تعالى: "وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ"³ فالضمير المنفصل البارز توكيد

¹ ينظر: محمد حسن عبد العزيز، العربية الفصحى المعاصرة، قضايا ومشكلات، ص 321.

² سيبويه، الكتاب، ج1، ص 264.

³ سورة البقرة، الآية 25.

للضمير المستتر وللضمير المتصل البارز، وليس فاعلاً؛ لأنَّه منفصل فلو كان فاعلاً لاتصل، لأن العرب إذا قدرت على المتصل لا تأتي بالمنفصل.

وكذلك لو كان فاعلاً للزم ذكره مع فعله في كل حال، وفي حال العطف خاصةً ففي قوله تعالى: "أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ"¹ لو كان الضمير البارز المنفصل فاعلاً لزم مع كل فعل أمر لمفرد مذكر، ولزم أن نقول: أكتب أنت، أسرع أنت .. وهو غير لازم.

ثانياً: أنه يُسندُ الفعل إليهما، ويكونان معه كلاماً تاماً، فأقول: قُمتُ وأقومُ، وأقول: قام في جواب: ماذا فعل زيد؟

ثالثاً: أنه يُستغنى بهما عن الظاهر، فكما أنَّ الضمير المتصل البارز المرفوع لا يضمّر حتى يُعلم على من يعود قال سيبويه: "وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تضمّر اسماً بعدما تعلم أنَّ من تُحدثُ قد عرف من تعني وما تعني، وأتّك تُريدُ شيئاً يعلمه"². كذلك الضمير المستتر لا يكون إلا في مواطن يعلمُ المخاطبُ أنه إضمار يقوم مقام الظاهر المعلوم عنده.

رابعاً: أنهما يلزمان في مواطن مخصوصة مع فعليهما، فالفاعل المتكلم المفرد يلزم إبرازه مع الفعل الماضي نحو: قمتُ، ويلزم استتاره مع المضارع نحو: أقومُ. وكذلك المخاطب المفرد المذكر يلزم إبرازه مع الماضي نحو: قُمتَ ويلزم استتاره مع فعل الأمر نحو: أكتبُ.

خامساً: أنهما لا يجتمعان مع ضمير المفعول في الأفعال المؤثرة، إذا كان الفاعل هو المفعول، فكما لا تقول مع الضمير المتصل البارز: ضربتُني، وكلمتُني، ولا تقول: ضربتُك، وكلمتُك كذلك لا تقول مع الضمير المستتر: أضرتُني وأضرتُك، وزيدٌ ضربهُ³ وأما مع الأفعال غير المؤثرة كأفعال القلوب فيجوز ذلك الجمع، فتقول مع البارز ظننتُني، وعلمتُني، وتقول مع المستتر أظنني ناجحاً.

¹ سورة البقرة، الآية 35.

² سيبويه، الكتاب، ج2، ص 06.

³ أبي بكر محمد بن سهل السراج، الأصول في النحو، ج2، ص 121.

هاته وغيرها من الأمور التي تبين أوجه الشبه بين الضميرين البارز والمستتر. وقد هاجم عبد الرحمن أيوب نظرية البروز والاستتار ودعا إلى إبطالها وإلغائها من الدرس النحوي فهي نظرية ناتجة عن فكر فلسفي أوقعهم في تناقض ومما عُرض في كتابه حول هذه النظرية؛ بروز ضمير الفاعل بعد الفعل في حالتى التنثية والجمع دليلٌ على أن تقدم الفاعل في المعنى لا يُغني عن ظهوره وبروزه بعده. فالألف والواو بعد الفعل في حالتى التنثية والجمع ليسا ضميرين، بل هما علامتا تنثية وجمع كما هو الحال في (أكلوني البراغيث): هما حرفان لا يُسندُ إليهما، والفعل معهُما مُسندٌ إلى الفاعل المتقدم. فالاحتجاج بهذا المثال احتجاجٌ غير صائب واستدلالٌ في غير مكانه. فبعضُ النحاة المحققين يمنعون حمل علامتى المثنى والمجموع في (أكلوني البراغيث) على أنه ضميرٌ بارز؛ فهُم يجعلون ذلك علامةً وحرفاً دالاً على التنثية أو الجمع¹، لا ضميراً ومن هنا ردوا على من يحمل ذلك الظاهر بعد العلامة البارزة في (أكلوني البراغيث) على أنه والفعل خبرٌ مُقدّم، والظاهر بعدهما مبتدأ مؤخر أو أن الظاهر بدل من المضمَر البارز.

أكلون + ي = خبر مقدّم.

البراغيثُ = مبتدأ مؤخر، أو بدل من المضمَر.

وقالوا إن هذين المحملين جائزان في غير (أكلوني البراغيث) فالعرب لا حُجة لهم في القول بمثل (أكلوني البراغيث) وهي لغة لا تدل على وجود فاعل ظاهر أو بارز فكيف تدل على فاعل مضمَر مستتر؟

يقول سيبويه في المستتر أنه لا يبرز أبداً ولا يظهر حتماً فيقول: "ولا يقع (هو) في موضع المضمَر الذي فَعَلَ لو قُلْتَ: فَعَلَ هو، لم يجز إلا أن يكون صفةً²؛ فسيبويه لا يجيزُ إبراز المستتر أبداً فإذا جاء ما ظاهره أنه الفاعل المستتر فليس الأمر على ظاهره، بل البارز حينئذٍ توكيدٌ للمستتر، والمقصود بالصفة هنا أي توكيد، فسيبويه يُعبر عن التوكيد بالصفة نحو قوله تعالى: "أولا يستطيع أن يُملَّ هو"³ فالضمير البارز هنا على حدِّ

¹ ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 74.

² سيبويه، الكتاب، ص 351.

³ سورة البقرة، الآية 282.

تعريف سيبويه يُعربُ توكيداً للفاعل المستتر، وهذا ما لم يتقبله "عبد الرحمن أيوب" وقال أن النحويين هنا لا عُذر لهم لأن الضمير مستتر جوازاً، وإذا كان ذلك كذلك وهو كذلك فلا مانع من ظهوره فكان الأجدرُ بهم إعراب الضمير (هو) فاعلاً وليس تأكيداً للفاعل المستتر فهم هنا ليس لديهم حجة للإقناع¹ و نلاحظُ تعجُّبه من موقف القدماء من استعمال الضمائر فالضمير (أنا) في المثال: أدْرُسُ (أنا) جيداً فإن: (أنا) مسند إليه، و النحويين قالوا إذا لم يُمكن وضع الاسم الظاهر موضع الضمير، كان الاستتار واجباً و بالتالي فالضمير البارز هنا ليس فاعلاً بل توكيداً و استقام التعبير بالاستتار وجوباً عن كل ضمير مستتر لا يحل محل اسم ظاهر ولا مضمَر بارز على الفاعلية؛ أما عبد الرحمن أيوب وانطلاقاً من تتبعه المذهب الشكلي يُقرُّ بأن الضمير البارز هو "الفاعل" مباشرةً مُبتعداً عن كلِّ الفلسفات النحوية، فكيف يُثبتُ النحاة وجود هذا المستتر غير هذا الضمير الذي ظهر أمام أعيننا.²

رأي عبد الرحمن أيوب

يُضْرَبُ هُوَ
↓ ↓
فاعل فعل

المبني على الظاهر

رأي القدماء

يُضْرَبُ هُوَ
↓ ↓
فعل توكيد لفظي

المبني على التقدير

¹ ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 76.

² ينظر: المرجع السابق، ص 77.

خاتمة

خاتمة:

لكل بداية نهاية، ولكل موضوع مقدمة وخاتمة، وها قد وصلت إلى خاتمة بحثي الذي قصدت فيه إبراز مظاهر التجديد عند عبد الرحمن أيوب، عبر مؤلفه "دراسات نقدية في النحو العربي"، فارتأيت أن تكون نقطة الانطلاق بالحديث على كل ما يتعلق بالنحو العربي منذ نشأته والتغيرات التي طرأت عليه إلى غاية ظهور هذا الكتاب بكل ما يحويه من تجديدات نحويه ملغية كل تعقيد الذي كان سبباً في نفور الطلبة منه، ومجمل ما توصلتُ إليه أوجزته في النقاط التالية:

1. إنَّ حقيقة صعوبة النحو بدأت منذ اختلاط العرب بغيرهم من الأجناس البشرية خاصة تأثرهم بالفلسفة الإغريقية، مما أدى إلى نفور المتعلمين منه، فكانت الدعوة التي ظهرت في الأندلس وبالتحديد انطلاقاً من ابن مضاء القرطبي، ومن أتى بعده؛ فهي دعوات صائبة لإنهاء هذا التعقيد الذي أصاب النحو.
2. أن اللسانيين العرب المحدثين لم يستثمروا المنهج البنيوي الوصفي في بناء مناهج جديدة لوصف اللغة العربية، وإنما حصروا عملهم في نقد التراث اللغوي القديم انطلاقاً من مبادئ اللسانيات الحديثة، ويظهر هذا جلياً في ما قام به عبد الرحمن أيوب.
3. أنَّ عبد الرحمن أيوب ركز في نقده للنحو العربي على: اتصاف النحو بالمعيارية والاعتماد على الاعتبار العقلي والمنطقي، التركيز على الدلالة في وصف ظواهر اللغة.
4. المبادئ التي على أساسها أقام عبد الرحمن أيوب نقده للتفكير النحوي عند العرب هي: إتباع المنهج الوصفي مقابل التعليل الفلسفي والمنطقي، استبعاد المعنى والدلالة في تصنيف الوحدات اللغوية، الاعتماد على الشكل والوظيفة كأساس للتصنيف.
5. محاولة عبد الرحمن أيوب في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي" أفادت التفكير النحوي واللغوي بتقديمه نظريات لغوية ينقصها فقط اقتراح بدائل لها؛ إذ يكتفي بالنقد

- وأبقى أبواب النحو كما هي دون تغيير، فلولا استناده على نظرية لغوية حديثة لألحق بأصحاب دعوات التيسير والإصلاح.
6. يعد كتاب دراسات نقدية في النحو العربي الذي هو حصيلة آرائه ونتاج أفكاره النقدية منذ بداية بحثه في اللغة.
7. يعتبر عبد الرحمن أيوب أن العلامة الإعرابية اعتباطية لأنها قابلة لفقدان خصوصية الإعراب.
8. قسم عبد الرحمن أيوب الجملة إلى إسنادية وغير إسنادية على خلاف النحويين الذين قاموا بتقسيمها إلى فعلية واسمية.
- أرجو أن أكون وفقت - ولو بالقدر القليل - وأسأل الله عز وجل أن يكتب لي فيه القبول.

قائمة المصادر والمراجع :

1. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط2، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1992م.
2. إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، دراسة تحليلية تقويمية، ط1، دار الكتب الوطنية، 2004م.
3. أحمد أمين، ضحى الإسلام، ط4، مطبعة لجنة التأليف، 1936م.
4. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثير، ط6، عالم الكتب، القاهرة، 1999م.
5. الأزهرى، تهذيب اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ج5، 1964م.
6. أوتوجسبرسن، اللغة بين الفرد و المجتمع، تر: عبد الرحمن أيوب، دط، القاهرة، 1954م.
7. الأنباري:
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ج2، دت.
- أسرار العربية، تح: بجة البيطار، دط، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، 1957م.
8. ابن جني:
- الخصائص، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، ج1، 2003م.
- الخصائص، تح: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب، مج 3، 1955م.
9. حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ط1، دار الكتاب الجديد، لبنان، 2009م.
10. حسن خميس الملح، التفكير العلمي في النحو العربي، ط1، دار الشروق، عمان، 2001م.

11. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996م.
12. الحضري محمد الدمياطي، حاشية الحضري، دط، القاهرة، ج1، 1940.
13. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دط، دار الثقافة، المغرب، 1994م.
14. خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ط3، مكتبة اللغة العربية، بغداد، 2001م.
15. خليل كلفت، من أجل نحو عربي جديد، المجلس الأعلى للثقافة، 2008م.
16. الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، الاستدراك على كتاب سيبويه، بعناية المستشرق الإيطالي حويدي روما، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، 1973م.
1. السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، م1988.
2. سيبويه:
- الكتاب، ط1، مطبعة بولاق، مصر، 1316 هـ.
 - الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ج2، 1988
3. السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: أحمد محمد قاسم، ط1، القاهرة، 1976.
4. شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط3، دار المعارف، مصر، 1976م.
5. كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تر: عبد الحليم النجار، ط5، دار المعارف، القاهرة، ج2، دت.
6. كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، 1999م.
7. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، مادة (ج د د)، 2004م.

8. محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، بيروت، لبنان، 1971م.
 9. محمد حسن عبد العزيز، العربية الفصحى المعاصرة قضايا ومشكلات، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2011م.
 10. أبو محمد علي، ابن حزم: التقريب لحد المنطق، ط1، دار مكتبة الحياة، لبنان، 1900م.
 11. محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1989م.
 12. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية موسوعة في ثلاثة أجزاء، ط1، دار ابن الهيثم، القاهرة، 2005م.
 13. مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية حفريات النشأة والتكوين، ط1، شركة النشر والتوزيع المدارس، المغرب، 2006م.
 14. ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، 1982م.
 15. مطلق ألبير حبيب، الحركة اللغوية في الأندلس، ط1، المكتبة العصرية، لبنان، 1967م.
 16. معاذ السرطاوي، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1988م.
 17. ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار صبح إيدوسوفت، بيروت، مادة (ج د) 2، 2006م.
 18. مهدي المخزومي:
- في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1986م.
 - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط6، دار الرائد العربي، بيروت، 1986م.
 - الدرس النحوي في بغداد، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1987م.

19. عبد الرحمن أيوب:
- دراسات نقدية في النحو العربي، ط1، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، مصر، 1957م.
 - الكلام إنتاجه وتحليله، ط1، الكويت، 1984م.
 - محاضرات في اللغة، دط، بغداد، 1966م.
 - أصوات اللغة، ط1، مطبعة دار التأليف، مصر، 1963م.
20. عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ط2، مؤسسة علي جراح الصباح، 1972م.
21. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ط3، دار طوبقال للنشر، الدار البيضاء، ج1، 1993م.
22. عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 2008م.
23. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م.
24. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، 2005م.
25. علي أبو العباس، الإعراب الميسر والنحو، دراسة في القواعد والمعاني والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة، دط، دار طلائع للنشر والتوزيع، 1996م.
26. عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث، دط، جامعة الرياض، 1981م.
27. عيد علي حسين، أصول إعراب اللغة العربية، دار دجلة، عمان، بغداد، 2008م.
28. فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دراسة النشاط اللساني العربي، ط1، أترك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م.

29. فتحي عبد الفتاح الدجني، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1974م.
30. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب في كتب الأعراب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة التراث العربي، الكويت، ج5، 2000م.

الرسائل والمجلات:

1. حيدر سعيد، أثر محاضرات دي سوسير في الدراسات العربية الحديثة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1996م.
2. خالد عبد الكريم بسندي، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي، المصطلح والمنهج نقد ورؤية، مجلة الخطاب الثقافي، المملكة العربية السعودية، ع3، 2008م.
3. خولة طالب الإبراهيمي، النظرية النحوية التي يركز عليها تعليم النحو والبنى التركيبية، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، الجزائر، 1977م.
4. خليل عبد النعيم عبد السلام، التجديد النحوي عند شوقي ضيف، مجلة علوم اللغة، دار غريب للطباعة، القاهرة، مج 05، 2002م.
5. صادق فوزي باديس، جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، ع(1-2)، مج 7، 2008م.
6. عبد الرحمن أيوب، التفكير اللغوي عند العرب مصادر ومراحل، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج24، 1969م.
7. عبد الرحمن السيد، النحو العربي بين التطوير والتيسير، مجلة مجمع اللغة العربية، مصر، ماي، ج80، 1992م.
8. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، مج3، 1983م.
9. محمد صاري، تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟ بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001م.

ملخص البحث:

يعدُّ عبد الرحمن أيوب من أعلام اللغة المنادين بتجديد النحو متبعا المنهج الوصفي الذي تبناه من المدرسة الشكلية و المتتمذ فيها على يد فيرث فكانت له العديد من المؤلفات من بينها كتاب "دراسات نقدية في النحو العربي" وهو المختار في هذه الدراسة، فقد حاول فيه نقد التراث النحوي العربي القديم وقابله بالنحو الحديث معتبراً أنّ النحو مبنيٌّ على افتراضات عقلية، حاول النحاة تعميمها على المادة اللغوية وهذا ما يتنافى مع منهجه الوصفي الذي يستتبط قاعدته من الأمثلة اللغوية، ويأبى إدخال المنطق في تحليل الظاهرة اللغوية، أما البديل الذي يقترحه في كتابه لدراسة النحو هو تبني منهج التحليل الشكلي. ومن قضايا الكتاب التي طبق عليها هذا المنهج: أقسام الكلمة، والعلامات الإعرابية، الجملة والقضية المنطقية، الحذف والتقدير... وغيرها من الأمور التي حاولتُ الوقوف عندها محاولة استخراج مظاهر التجديد فيها فكانت نظرياته مخالفة نوعاً ما لما جاء به نُحاتنا القدماء وغايته فيها هي تسهيل النحو وإبعاده من كل تعقيد يجعل طالبه ينفر منه وكان هذا بإخراجه في قالب جديد جوهره اللغة العربية.

Résumé :

La conclusion de cette recherche nous semble en disant que :

« Abd ELrahmane Ayoub » l'un des héros de la langue qui revendique de renouveler la grammaire, en suivant la méthode descriptive qui a été adoptée de l'école formelle et il a bénéficié de l'enseignement auprès de « Fyrth » qui a en plusieurs éditions parmi elles le livre de « les études critiques dans la grammaire arabe » qu'il a été choisi dans cette étude, il a tenté son auteur de critiquer l'ancienne grammaire arabe du patrimoine en comparant avec la grammaire moderne en considérant que la grammaire est structurée sur des hypothèses mentales, et les grammairiens ont essayé de la généraliser sur la matière linguistique.

Et ce là dévoue avec son approche descriptive qui est issue sa règle à partir des exemples linguistiques, et refuse d'insérer la logique d'analyser le phénomène linguistique, en proposant dans son livre pour étudier la grammaire et d'adopter l'approche d'analyse formelle, l'une des questions de ce livre qui a été pratiquée sur cette méthode : « les parties de mot, la marque syntaxique, la phrase et la question logique, la suppression et l'appréciation ... etcetera, parmi les choses qui a essayé de s'arrêter sur elle.

En essayant de faire sortir les nouvelles apparences et son hypothèse qui a été différente en quelque sorte, quel que soit nos anciens grammairiens ont proposés. Et son but c'est de simplifier la grammaire et de l'éloigner de toute sorte de complexité qui rend l'apprenant s'enfuir ; pour la finir dans un nouveau moule par une touche étrangère avec les racines de la langue arabe.

فهرس الموضوعات

ص	العناون
	شكر وتقدير
	إهداء
أ	مقدمة.....
6	مدخل.....
7	مفهوم النحو وأسباب وضعه.....
11	مشكلة النحو وكيف ظهرت فكرة التجديد؟.....
13	تداخل المصطلحات وتعددتها للمفهوم الواحد.....
14	أ. الإحياء.....
15	ب. التيسير.....
15	ج. التجديد.....
19	الفصل الأول: جهود النحاة واللغويين القدامى والمحدثين في تيسير النحو
20	• النحو والمدارس النحوية.....
22	• بواكر تجديد النحو في الأندلس.....
23	• ابن مضاء القرطبي وتيسيره للنحو.....
28	• إبراهيم مصطفى وتيسيره للنحو.....
30	• مهدي المخزومي وتيسيره للنحو.....
33	• ميلاد الاتجاه الوصفي في اللسانيات.....

36	الفصل الثاني: النقد النحوي بمعناه العام عند عبد الرحمن أيوب في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي"
37	عبد الرحمن أيوب وثقافته النحوية
37	حياته وثقافته النحوية
38	مؤلفاته
39	قراءة في عنوان المدونة "دراسات نقدية في النحو العربي"
41	مظاهر التجديد في كتاب دراسات نقدية في النحو العربي
41	1- عبد الرحمن أيوب والنحو العربي
43	2- النقد النحوي بمعناه العام عند عبد الرحمن أيوب
45	1- أقسام الكلم
48	2- العلامات الإعرابية
50	3- الجملة
52	4- أقسام الجملة
55	5- حذف خبر لولا
56	6- حذف عنصري الجملة الاسمية
58	7- نظرية البروز والاستتار
62	خاتمة
65	قائمة المصادر والمراجع
	ملخص البحث
	Résumé
	الفهرس